جامعة المنوفية

مجلـــة
مركز الخدمة للإستشارات البحثية
كليـــة الآداب

موافقات الرضى لابن مالك

"توثيقاً ومناقشة وتقويماً"

إعداد

د / أحمد بن محمد العضيب

رقم الإيداع ١٨٥٩١ لسنة ٢٠١٢
الترقيم الدولى (ISSN 2090 - 9489)

إصدار رقم (٤٩) مجلـــة علميـــة مُحكَّمـــة أكتوبر ٢٠١٤

Web Site:http://www.menofia.edu.eg ... e.mail : menofia@menofia.edu.eg

موافقات الرضي لابن مالك توثيقًا ومناقشة وتقويمًا

تأليف الدكتور
أحمد بن محمد العضيب

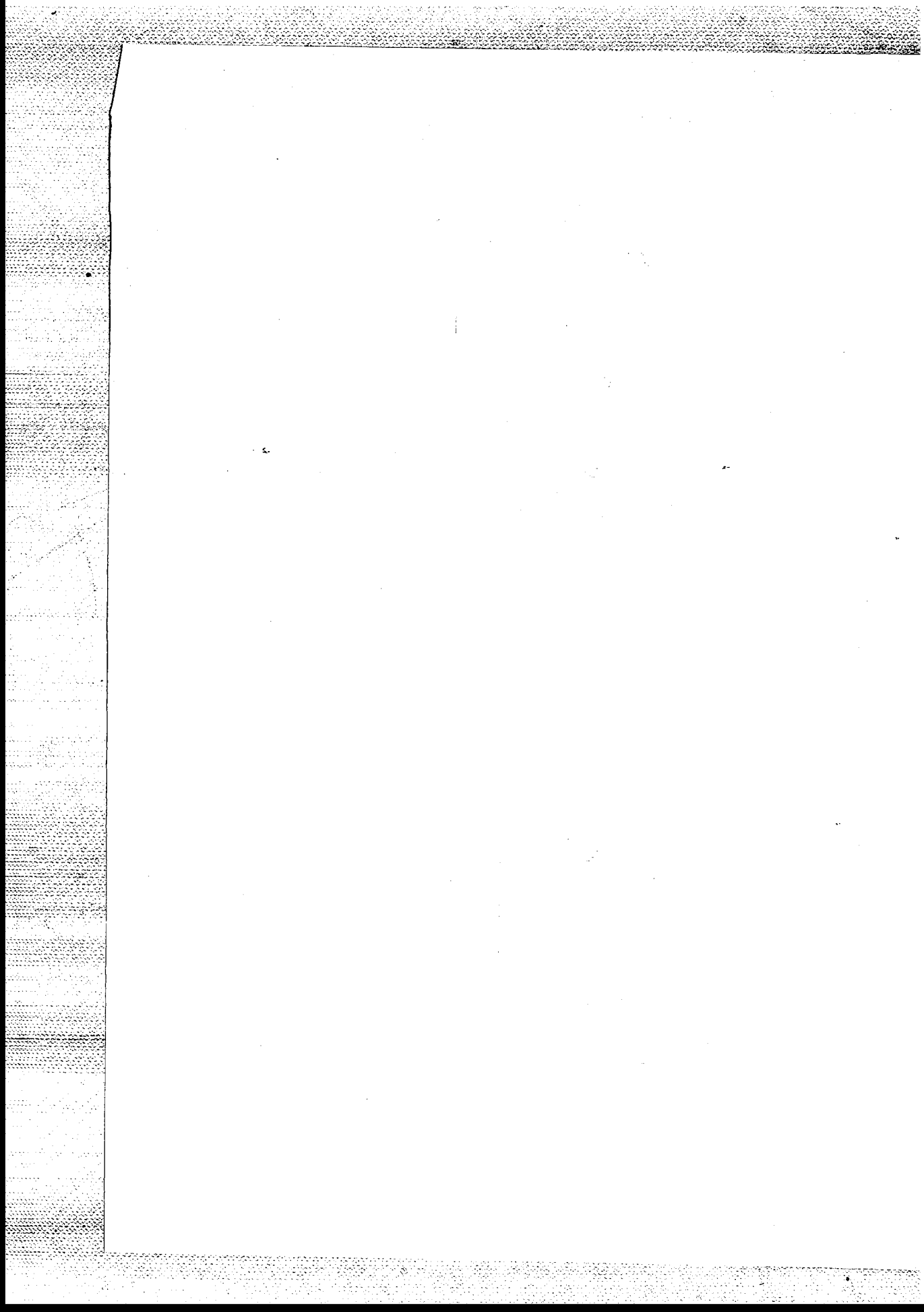

بسم الله الرحمن الرحيم

موافقات الرضي لابن مالك توثيقًا ومناقشةً وتقويمًا

المقدمة:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أما بعد:

فإنه إذا ذكر النحو تبارد إلى الذهن بعض الأعلام الذين كان لهم أعظم الأثر في تحريره وتحقيقه وتأليف الكتب المتميزة فيه، ومن أبرزهم ابن مالك الذي بلغ الغاية في الشهرة، وذلك بسبب إتقانه وتحقيقه وبراعته في التأليف النحوي نثرًا ونظمًا، ومنهم أيضًا الرضي، وقد كان قريبًا من ابن مالك في الفضل والعلم، إلا أنه أقل شهرة منه، ولعل سبب ذلك قلة مؤلفاته، وقد عني الرضي بعلماء أعلام لهم الأثر الأكبر في تأليف النحو وتحقيقه، وكان منهم ابن مالك، فقد نقل عنه في مواضع، وكان في غالب هذه المواضع يناقش آراءه ويرجح بعضها ويرد بعضها، وقد أردت في هذا البحث أن أقف عند موافقات الرضي لابن مالك، وذلك نظرًا لأن هذه الموافقات بين علمين شامخين من أبرز علماء النحو، وحتمًا سيكون في دراسة هذه الموافقات فائدة كبيرة؛ لأنها تتردد بين هذين العلمين، وهما بمنزلتهما العلمية الكبيرة يختصران للقارئ عمق الدرس النحوي، وبراعة النحويين ودقتهم في التأليف والنقاش والاستدلال والحجاج، فأردت أن

أظهر هذا كله وغيره من خلال هذه الدراسة.

وقد بلغت عدد الموافقات تسع عشرة موافقة، ثنتان منها في كتابه شرح الشافية، وهما مسألتان تصريفيتان، والباقي في شرحه الكافية؛ وهي مسائل نحوية، وبهذا يظهر عناية الرضي بنحو ابن مالك.

وقد بينت أولاً صحة ما عزاه الرضي لابن مالك، ثم ناقشت تلك الموافقات، وما مترلتها بين آراء النحويين، وكيف كانت موافقة الرضي لابن مالك في تلك المسائل، وما الأدلة التي استدل بها لهذه الموافقات؟ وما الأسلوب والعبارة التي اتخذها في موافقته له؟

وقد رتبت تلك الموافقات بحسب ورودها في كتاب شرح الكافية، ولما انتهيت من كتاب شرح الكافية، انتقلت إلى كتابه شرح الشافية، علمًا أن الموافقات فيه اثنتان فقط.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد، بينت فيه ثبوت نقل الرضي من ابن مالك على الرغم من معاصرته له، ثم بينت مقصود الرضي بـــ"المالكي"، ثم قسمت البحث إلى فصلين الأول: جعلته مخصصًا لدراسة تلك الموافقات، وقد جعلت كل موافقة في مبحث مستقل، ثم الفصل الثاني، وخصصته للدراسة المنهجية، وجعلته ثلاثة مباحث، الأول: مصادر الرضي في موافقاته، والثاني: أدلة الرضي التي اعتمد عليها في موافقاته، الثالث: أسلوب الرضي وعباراته التي اتبعها في موافقاته. ثم أنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز نتائج البحث، وبعد ذلك سردت مصادر البحث ومراجعه.

التمهيد:

أولاً: معاصرة الرضي لابن مالك ونقله عنه:

هما من أبرز علماء النحو، وقد عرفا بالتحقيق والتدقيق، وحسن التأليف، وبلغت مؤلفاتهما الآفاق شهرًا وحسنًا وإتقانًا. ولا غرو في ذلك فابن مالك صاحب الألفية التي تميزت بالإتقان والاختصار مع جمع كثير من مسائل النحو والصرف، ويعد هذا النظم من أشهر المنظومات النحوية، بل من أشهر ما ألف في النحو، والدليل على ذلك كثرة الشروح عليها، فكثير من النحويين الذين أتوا بعد ابن مالك شرحوا هذه الألفية، وبعضهم ألف تعليقات على هذه الشروح، وبعضهم وضع الحواشي عليها، إلى غير ذلك.

أما الرضي فعلى الرغم من قلة من تكلم عنه من علماء التراجم إلا أن بعض ما عرف عنه يكشف لنا رفعة قدر هذا العالم بين النحويين، ولو لم يعلم عنه شيء إلا شرحه لكافية لابن الحاجب لكان خير دليل على فضله وسعة علمه وتحققه ونبوغه، فليس هناك في رأيي أفضل من شرحه على الكافية على الرغم من كثرة الشروح عليها، وجل من شرحوا الكافية أو الشافية لابن الحاجب ممن جاؤوا بعده اعتمدوا كثيرًا على هذين الكتابين لما تميزا به من جودة وإتقان وتحقيق وتدقيق.

وقد كان الرضي معاصرًا لابن مالك، فوفاة ابن مالك عام ٦٧٢هـ، ووفاة الرضي يرجح بعضهم أنها عام ٦٨٦ هـ، ولا شك أن الرضي أخذ من ابن مالك، وقد صرح بذكره مرارًا في كتابه شرح الكافية، وقد وجدت جل نقوله عن ابن مالك التي صرح فيها باسمه في

كتب ابن مالك، لكن لا أعلم كيف أخذ منه؛ لأنه ليس في كلام الرضي حين أخذه من ابن مالك بيان لطريقة الأخذ، فهل كان مشافهة أم عن طريق كتبه أم عن طريق وسيط بينهما؟ ولكن يظهر لي أنه كان ينقل من كتبه؛ لأني وجدت بعض نقوله بنصها في كتب ابن مالك، وإن كان ذلك قليلاً جدًّا.

ثانيًا: المقصود بـ"المالكي" عند الرضي:

تردد -في شرح الرضي لكافية ابن الحاجب اسم "المالكي"، وهي نسبة غريبة لم تعرف في كتب النحو، إذ لم يشتهر من النحويين أحد بهذه النسبة، وقد تكون مما تفرد فيه الرضي، وقد أفضى ذلك إلى تشكيك بعض العلماء بها وحيرتهم من مقصود الرضي منها.

وقد ظهر لي بعد تتبع هذه المواضع في كتابي الرضي شرح الشافية وشرح الكافية أن المقصود به ابن مالك، والرضي كان في بعض الأحيان يعزو الرأي لابن مالك بهذا الاسم، وهذا لا إشكال فيه؛ لأنه معروف أنه يقصد ابن مالك نفسه؛ نظرًا لشهرته بهذا الاسم، ولوجود هذه الآراء في كتبه، لكنه حينًا يعزو الآراء للمالكي، وقد تأكد لي أنه يقصد به ابن مالك، ومن الأدلة التي جعلتني أذهب إلى أن المقصود به ابن مالك ما يأتي:

أولاً: أنه في بعض المواضع من شرح الكافية اختلفت النسخ المخطوطة، فبعضها في موضع واحد يقول: ابن مالك، وبعضها يقول: المالكي، وبالرجوع إلى هذه المواضع وجدت أنها كلها آراء مشهورة وموجودة في كتب ابن مالك.

ومن ذلك كلام الرضي عن "إيْ" بمعنى "نعم"، فقد عزا الرضي إلى ابن مالك أن "إي" تأتي بمعنى "نعم"، فقال: (قوله: (و"إي"، إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم)، لاشك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام، وذكر بعضهم أنها تجئ لتصديق الخبر، أيضًا، وذكر ابن مالك أن "إي" بمعنى "نعم")[1].وقد جاء في تحقيق الدكتور يوسف عمر لشرح الكافية تعليقًا على "ابن مالك" من هذا النص: (في هذا المكان جاءت بالهامش إلى أن في بعض النسخ: وذكر المالكي، بدلا من ابن مالك، وهذا القول في التسهيل لابن مالك، وهو يؤيد ما ذهبنا إليه من أن المراد من المالكي وابن مالك شخص واحد)[2].

وفي تحقيق الدكتور يحيى بشير جاء تعليقًا على "وذكر ابن مالك" في النص السابق في الهامش:(د: المالكي)[3]. أي: في نسخة (د). وهذا مما يؤكد أن المقصود بالمالكي ابن مالك.

ومن ذلك مسألة: حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية، عزا الرضي إلى ابن مالك أن حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية، فقال: (قوله: (ومع المخاطبة مكسور)؛...وقال ابن مالك: حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية، نحو: ارضَنَّ في: ارضَي)[4]. كتب الدكتور يوسف عمر في الهامش تعليقًا على ابن مالك في نص الرضي ما نصه:(هذا

---

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٣٦٨.

[2] شرح الرضي على الكافية (٤/ ٤٣٠). هامش رقم ١. تحقيق: د. عمر يوسف.

[3] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٣٦٨.

[4] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٤٤٧.

القول ذكره ابن مالك في التسهيل، وقد جاء بهامش النسخة المطبوعة نسبة هذا القول للمالكي في بعض نسخ هذا الشرح)[1]. وفي هذا الموضع الذي اختلفت فيه النسخ بين المالكي وابن مالك نجد ما يؤكد أن المقصود بالمالكي ابن مالك، وهو أن هذا القول الذي عزي للمالكي في بعض النسخ هو قول ابن مالك بنصه في التسهيل، قال: (وحذف "ياء" الضمير بعد الفتحة لغة طائية)[2].

ثانيًا: -أني وقفت على آراء نسبها الرضي للمالكي وجدتها صراحة عند ابن مالك، بل إنها مشهورة عن ابن مالك، بل إن بعضها رأيته بنصه أو قريب من نصه لابن مالك، وهذا ما جعلني أقطع بأنه أراد ابن مالك حين يقول: المالكي.

ومن ذلك مسالة: الأولى في صيغة "فاعَل" و"تفاعَلَ" قال الرضي: (والأولى ما قال المالكي، وهو أن "فاعَلَ" لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى، و"تفاعَلَ" للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى)[3].

وقد احتار كل محققي كتاب شرح شافية ابن الحاجب في المقصود بالمالكي هنا، والسبب في ذلك أنه لم يعهد عند العلماء تسمية ابن مالك بالمالكي، فقالوا في الهامش تعليقًا على "المالكي" في النص السابق: (هكذا في كافة أصول الكتاب، ولم يتبين لنا مقصود المؤلف من "المالكي"،

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب تحقيق د. يوسف عمر ٤/٤٨٩.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢١٦).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي (١/ ١٠٠ ــ ١٠١).

ويخطر على البال أنه الإمام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي، وهو شارح الجمل للزجاجي، وتلميذ ابن الطراوة النحوي، وأبي بكر بن العربي المالكي، وكانت وفاته في سنة ٥٨١ هـ؛ أي: قبل وفاة الرضي بنحو قرن)[١].

لكن الذي يقطع بأن المقصود بالمالكي هنا ابن مالك أن العبارة التي ذكرها الرضي في النص السابق هي عبارة ابن مالك بنصها في التسهيل[٢].

ومن الشواهد على ذلك مسألة: حكم دخول الفاء على خبر "أنّ" و"لكنّ"، قال الرضي:(وقد تدخل الفاء على خبر "كل"،... وألحق المالكي بها " أنَّ " المفتوحة، و"لكنَّ")[٣]. وهذا رأي ابن مالك[٤].

ومن ذلك مسألة: جواز اختلاف العامل في الحال وصاحبها، فقد عزا القول فيها للمالكي، وهو من الآراء المشهورة لابن مالك، وقد وقفت عليه في أغلب كتبه[٥].

ومن ذلك مسألة التفصيل في حكم جر المفعول لأجله باللام، فقد عزا فيها القول للمالكي[٦] مع أن الرأي لابن مالك، بل إن عبارة الرضي

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي (١/ ١٠٠).

(٢) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٩٩).

(٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول المجلد الأول ٣٠٩ ــ ٣٠٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣١).

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١١١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٥).

(٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الثاني ص ٦١٦ــ ٦١٧.

قريبة جدًّا من عبارة ابن مالك[1]، وهذا مما يؤكد أن المقصود بالمالكي عند الرضي هو ابن مالك.

ومن ذلك مسألة إعراب المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال، فقد عزا فيها القول للمالكي[2]، وهو نفسه رأي ابن مالك[3].

ومن ذلك مسألة شروط الموصوف بـــ"إلا"، فقد عزا فيها القول إلى المالكي، فقال: (وقال الأندلسي والمالكي: لابد لـــ"إلا" إذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف، جمع أو شبهه، منكر أو معرف بإللام الجنسية)[4]. وقد وقفت على هذا القول عند ابن مالك[5].

ثالثًا: ذكر محقق شرح كافية ابن الحاجب للرضي الدكتور حسن الحفظي أنه تتبع المواضع التي ذكر فيها الرضي "المالكي"، فتبين له أنه يقصد به ابن مالك[6].

رابعًا: ذكر محقق شرح كافية ابن الحاجب للرضي الدكتور عمر يوسف عند ذكر الرضي للمالكي أول مرة أن الأرجح أنه يريد ابن مالك، ومن أسباب الترجيح التي ذكرها أن ما ينسبه الرضي إلى "المالكي" من آراء هي مما عرف أنها منسوبة لابن مالك، وذكر بأنه ليس عجيبًا أن

---

(١) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٩٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٩٨)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٧٣).

(٢) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الثاني ص ٦٧٠ ــ ٦٧١.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٤٤).

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول المجلد الثاني ص ٧٨٣.

(٥) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٠٤ ــ ١٠٥).

(٦) شرح الرضي على الكافية القسم الأول ــ المجلد الأول ٢٣٠ هامش ٢.

ينقل الرضي من معاصره ابن مالك؛ لأنه نقل أيضًا من معاصر آخر، فقال: (نقل الرضى في هذا الشرح في مواضع كثيرة عن الإمام جمال الدين ابن مالك النحوي المعروف صاحب الألفية والتسهيل، وسماه كثيرًا باسمه المشهور: ابن مالك، وجاءت بعض نقوله منسوبة إلى المالكي، كما هنا. و لم أجد من اسمه المالكي من النحويين ممن سبقوا الرضى أو عاصروه، وقد رجحت أنه يقصد بقوله المالكي: ابن المالك أيضا؛ إذ إن بعض ما نقله منسوبًا إلى المالكي معروف أنه من آراء ابن مالك. وفي هذا الموضع بالذات وجدت هذا الرأي منسوبًا إلى ابن مالك في التسهيل وإن كان في الألفية أوجب الحذف.

وليس عجيبًا أن ينقل الرضى عن ابن مالك المعاصر له، فقد نقل عن غيره من المعاصرين، ومنهم منصور بن فلاح الذي عبر عنه بصاحب المغني)[1].

(١) شرح الرضي على الكافية تحقيق د. يوسف عمر (١/ ٢٠٧). هامش ١.

الفصل الأول: الموافقات توثيقًا ومناقشة

المبحث الأول: حكم اختلاف العامل في الحال وصاحبها

يرى جمهور النحويين[1] أنه يجب اتحاد العامل في الحال وصاحبها؛ لأنهما كالصفة والموصوف[2].

وقد خالف في ذلك ابن جني[3]، وابن مالك[4]، وتبعه الرضي[5]، وابن هشام[6]، والصبان[7]، وذكر ابن هشام بعض الشواهد الدالة على ذلك[8]. وعزا ابن هشام[9] والصبان[10] هذا القول إلى سيبويه.

قال ابن جني: (ألا ترى أنه قد يجوز أن يكون العامل في الحال هو غير العامل في صاحب الحال، ومن ذلك قول الله سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٥٩٦)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٣١٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٢٦٥، ٢٦٩).

(٢) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٣١٤).

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٢٢).

(٤) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١١١).

(٥) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الأول ٣٢٣.

(٦) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٦٥)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٢٦٩).

(٧) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٢٦٥ ــ ٢٦٦).

(٨) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٦٥ ــ ٨٦٦).

(٩) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٦٥).

(١٠) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٢٦٥).

﴿مُصَدِّقًا ﴿٩١﴾﴾[1]، فـ"مصدقًا" حال من "الحق"، والناصب له غير الرافع للحق، وعليه البيت: أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي ... وهل بدارة يا للناس من عار[2]

وكذلك عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوزًا فيه)[3].

وقال في موضع آخر معللاً جواز ذلك :(وإنما جاز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها، من حيث كانت ضربًا من الخبر، والخبر العامل فيه غير العامل في المخبر عنه)[4].

وقد نقل الرضي عن ابن مالك جواز اختلاف العاملين في الحال وصاحبها، وتابعه في ذلك، فقال: (والذي أوقعهم في هذا، وأوقع غيرهم فيما لزمهم: التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها، بلا دليل دلهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه.

والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي، فتقول: تقديره: ضربي زيدًا حاصل قائمًا، والعامل في الحال حاصل، وفي صاحبها

---

(١) البقرة:٩١.

(٢) بيت من البسيط. قائله سالم بن دارة. انظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٧٩)، والتعليقة على كتاب سيبويه (١/ ٨١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٨٢)، وتفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ١٧٩).

(٣) الخصائص (٣/ ٦٢).

(٤) الخصائص (٢/ ٢٢).

ضربي، وهو الياء أو زيدًا)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

وما نقله الرضي عن ابن مالك صحيح، فقد اختار هذا الرأي في التسهيل، قال: (ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها أو يتوقف المراد على ذكرها، وقد يعمل فيها غيرها غير عامل صاحبها، خلافًا لمن منع ذلك)[2].

وأكد ذلك في شرح التسهيل، وذكر شاهدين ورد فيهما عدم اتحاد العامل في الحال وصاحبها، فقال: (ومن ورود الحال وعاملها غير عامل صاحبها قولهم: ها قائمًا ذا زيد، فنصب الحال حرف التنبيه، وليس له عمل في صاحبها. ومنه قول الشاعر:

ها بيّنًا ذا صريحُ النصْح فاصْغُ له ... وطِع فطاعةُ مُهْدٍ نُصحَهُ رَشَدُ[3])[4].

موافقة الرضي لابن مالك:

ويظهر في هذه المسألة دقة الرضي في نسبة هذا الرأي لابن مالك، وتأييده لما ذهب إليه، فهو يرى أنه لا يلزم اتحاد العامل، وقوى رأيه بأن هذا هو مذهب ابن مالك، وقد صرح بالموافقة، فقال: (والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي).

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الأول ٣٢٣.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١١١).

(٣) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٦٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠١)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٤٨٤).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٥).

المبحث الثاني: العامل في الحال المؤكدة بعد الجملة الاسمية

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يرى العامل في الحال المؤكدة بعد الجملة الاسمية معنى الجملة، فقال بعد أن ساق بعض أقول النحويين في هذه المسألة:(والأولى عندي: ما ذهبت إليه ابن مالك، وهو أن العامل معنى الجملة، كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه، أو لغيره، كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطوفًا، ويرحم مرحومًا، وحق ذلك مصدقًا؛ وذلك لأن الجملة-وإن كان جزآها جامدين جمودًا محضًا، فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى من معاني الفعل، ألا ترى أن معنى أنا زيد: أنا كائن زيدًا؟ فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزأي الجملة، ولا على أحدهما؛ لضعفها في العمل، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها)[1].

اختلف العلماء في العامل في الحال المؤكدة الواقعة بعد الجملة الاسمية، وقد ذكر الرضي هذا الخلاف، فذكر أن في المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن العامل محذوف، يقدر بعد الجملة، بأحقه أو أثبته؛ أي: زيد أبوك أحقه عطوفًا، وممن ذهب إلى هذا القول المبرد[2]، وابن الحاجب[3]، والزمخشري[4]، وابن يعيش[5]،

---

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الثاني ص ٦٨٩.

[2] انظر: المقتضب (٤/ ٣١١).

[3] انظر: الكافية في علم النحو (ص: ٢٤).

[4] انظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٩٢).

[5] انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٣).

وابن مالك[1] في أحد قوليه، وابن الصائغ[2]، والمرادي[3]، وابن هشام[4].

وعزي هذا القول إلى سيبويه[5]، وهو ظاهر كلامه، قال: (وقد تقول: هو عبد الله، وأنا عبد الله، فاخرًا أو مُوعدًا؛ أي: اعرِفْني بما كنتَ تعرف، وبما كان بلغك عني)[6].

القول الثاني:

أنّ العامل في الحال الخبرُ لنيابَته عن مُسَمًّى، أو مَدْعُوٍّ، ويُجعل فيه ذكْرٌ من الأوّل،-وممن قال بهذا الرأي الزجاج[7]، وابن مالك[8] في قوله الآخر.

القول الثالث:

أن العامل هو المبتدأ؛ لتضمنه معنى تنبه، وممن قال بذلك ابن خروف[9].

القول الرابع:

أن العامل معنى الجملة، واختاره الرضي، وعزاه إلى ابن مالك.

---

[1] انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٨).

[2] انظر: اللمحة في شرح الملحة (١/ ٣٨٢).

[3] انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٧١٧).

[4] انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٢٨٤).

[5] انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٧١٧).

[6] الكتاب لسيبويه (٢/ ٨٠).

[7] انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٨)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٣٨٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٧١٧).

[8] شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٧)

[9] انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٧١٧).

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

الذي وقفت عليه من كلام ابن مالك مخالف لما عزاه إليه الرضي؛ إذ كلامه صريح بأنه يذهب إلى القول الأول، وهو أن العامل مقدر بعد الجملة، وتقديره: "أحقه أو أعرفه"، قال في شرح التسهيل:(ولا تكون هذه الحال؛ أعني: المؤكدة لهذه المعاني إلا بلفظ دال على معنى ملازم أو شبيه بالملازم في تقدم العلم به، وتقدير عاملها بعد الخبر: أحقه أو أعرفه إن كان المخبر عنه غير "أنا"، وإن كان "أنا" فالتقدير: أحق أو أعرف أو أعرفني. وهذا أولى من قول الزجاج هو الخبر لتأوله بمسمى، وأولى من قول ابن خروف أن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه)[1].

والغريب أن ابن مالك نفسه رأى في الكتاب نفسه قبل هذا الكلام بصفحة أن العامل هو الخبر، فقال: (ومن هذا القبيل عندي: هو أبوك عطوفًا، وهو الحق بيّنًا؛ لأن الأب والحق صالحان للعمل، فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما)[2].

وقد حكى الشيخ خالد الأزهري عن ابن مالك هذا القول، فقال: (ولذلك جعل ابن مالك "زيد أبوك عطوفًا" من المؤكدة لعاملها على تأويل "الأب" بمشتق، فالعامل "الأب" لما فيه من معنى الاشتقاق، وخالفه الموضح في هذا تبعًا للشارح)[3].

وهو في الكافية الشافية وشرحها يذهب إلى رأي الجمهور، وهو أن

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٨).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٧).

(٣) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٦٠٦).

عاملها مقدر، قال: ("ش": يجاء بالحال لقصد التوكيد، وهي فيه على ضربين: ...

والثاني: أن يؤكد بها مضمون جملة ابتدائية، فيلزم تأخيرهـــا، وإضـــمار عاملها؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[1])[2].

وهو بهذا يوافق ما صرح به في التسهيل وشرحه، وكلامه في التسهيل صريح جدًّا بأن العامل فعل محذوف يقدر بعد الجملة الخبرية، قال: (فصل: يؤكد بالحال ما نصبها من فعل أو اسم يشبهه، وتخالفهما لفظًا أكثر من توافقهما، ويؤكد بها أيضًا في بيان يقين أو فخر أو تعظيم أو تصاغر أو تحقير أو وعيد خبر جملة جزآها معرفتان جامدان جمودًا محضًا وعاملها "أحق" أو نحوه مضمرًا بعدهما لا الخبر مؤولاً بمسمى؛ خلافًا للزجاج، ولا المبتدأ متضمنًا تنبيهًا؛ خلافا لابن خروف)[3].

وكلامه في الألفية صريح بأن العامل محذوف، قال:

(وعامل الحال بها قد أكّدا ... في نحو لا تعث في الأرض مفسدا

وإن تؤكد جملةً فمضمر ... عاملها ولفظها يؤخّر)[4].

في الألفية لم يصرح بتقدير العامل، لكنه في شرح الكافية الشافية والتسهيل وشرحه صرح به، وهو "أحق" أو نحوه؛ لأن الألفية شأنها الاختصار.

---

[1] البقرة:٩١.

[2] شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٥٦).

[3] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١١٢)

[4] ألفية ابن مالك (ص: ٣٣).

والرضي قد نقل عنه خلاف ما رآه وأكده في أغلب كتبه، فما أدري كيف عزا الرضي لابن مالك قولاً لم أجده في كتبه، بل وقفت على خلافه في المشهور من كتبه؟! ولم أقف على أحد تبع الرضي في هذا العزو.

وأرى أنه لا يسوغ للرضي أن يعزو لابن مالك ما عزاه إليه، وإن وقف على رأي له بذلك حقًّا؛ لأن المشهور والمنقول عن ابن مالك خلافه، فينبغي له أن ينبه إلى أن لابن مالك رأيًا آخر غير ما وقف عليه، ولا أظن أن الرضي لم يقف على هذه الكتب التي نقلت منها رأي ابن مالك أو بعضها، على الرغم من شهرتها وانتشارها، علمًا بأن الرضي ينقل من التسهيل كثيرًا ورأي ابن مالك فيه صريح بخلاف ما عزاه إليه.

موافقة الرضي لابن مالك:

وافق الرضي ابن مالك في هذه المسألة صراحة، مع العلم أن ما عزاه إلى ابن مالك مخالف لما وقفت عليه في كتبه، فقال: (والأولى عندي: ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أن العامل معنى الجملة).

المبحث الثالث: حكم لحاق "قد" للفعل الماضي الواقع خبرًا للأفعال: كان وأصبح وأمسى وأضحى، وظل وبات

عزا الرضي إلى ابن مالك تجوز وقوع الماضي خبرًا للأفعال "كان وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات" من دون أن تلحقه "قد"، بعد أن ساق خلاف العلماء في المسألة، ومما قاله: (وقد يختص خبر "كان" ببعض من الأحكام، نذكر بعضها هنا، وبعضها في الأفعال الناقصة، فمما قيل إنه من خصائصه ما ذهب إليه ابن درستويه، وهو أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبر "كان"، فلا يقال: كان زيد قام.

ولعل ذلك لدلالة "كان" على الماضي، فيقع المضي في خبرها لغوًا، فينبغي أن يقال: كان زيد قائمًا أو يقوم، وكذا ينبغي أن يمنع نحو: يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء، وجمهورهم على أنه غير مستحسن، ولا يحكمون بمطلق المنع، قالوا: فإن وقع، فلا بد من "قد" ظاهرة أو مقدرة، لتفيد التقريب من الحال؛ إذ لم يستفد من مجرد "كان".

وكذا قالوا في: "أصبح وأمسى وأضحى، وظل وبات"، وكذا ينبغي أن يمنعوا نحو: يصبح زيد يقول، وكذا البواقي، والأولى، كما ذهب إليه ابن مالك: تجويز وقوع خبرها ماضيًا بلا "قد"...)[1].

ويفهم من كلام الرضي المتقدم أن في المسألة ثلاثة أقوال، هي:

---

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الثاني ص ٨٠٠ ــ ٨٠١.

القول الأول:

أنه يجب أن يسبق الفعل الماضي الواقع خبرًا لـــ"كان أو أصبح أو أمسى أو أضحى أو ظل أو بات" بـــ"قد" ظاهرة أو مقدرة.

وممن ذهب إلى هذا القول الفراء، قال: (وقولك للرجل: أصبحت كَثُرَ مالُك، لا يجوز إلا وأنت تريدُ: قد كَثُرَ مالُك؛ لأنهما جميعا قد كانا، فالثاني حال للأوّل، والحالُ لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها)[1].

وعزاه الرضي[2] لابن درستويه، وعزاه أبو حيان[3] والسيوطي[4] إلى الكوفيين.

القول الثاني:

عزا الرضي[5] إلى جمهور النحويين أنه لا يحسن وقوعه كذلك، ولا يحكمون بمطلق المنع، وإن وقع فلا بد من "قد" ظاهرة أو مقدرة؛ لتفيد التقريب من الحال.

وممن أخذ بهذا القول ابن يعيش، فهو يرى أنه لا يحسن وقوعُ الفعل الماضي في أخبارِ "كان" وأخواته، و لم يفرق بينها، وعلته في ذلك أن أحد الفعلين يغني عن الآخر، قال: (كذلك تقع هذه الأشياءُ أخبارًا عن هذه الأفعال، فتقول:"كان زيدٌ يخرج"، إلّا أنه لا يحسن وقوعُ الفعل الماضي في

---

[1] معاني القرآن للفراء (١/ ٢٤).

[2] انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ص ٨٠٠.

[3] انظر: ارتشاف الضرب ١١٦٧.

[4] انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤١٨).

[5] انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ص ٨٠٠.

أخبارِ "كان" وأخواته؛ لأنّ أحد اللفظَيْن يُغْنِي عن الآخر)[1].

القول الثالث:

يرى ابن مالك الجواز مطلقًا، من غير اشتراط "قد" لا ظاهرة ولا مقدرة، وتبعه الرضي[2]، وأبو حيان[3]، والسمين الحلبي[4]، والسيوطي، وعزاه السيوطي إلى البصريين[5]. فقال حاكيًا قولهم ومعللاً له: (فَالصَّحِيح جَوَازه مُطلقًا وَعَلِيهِ البصريون لكثرته فِي كَلَامهم نظمًا ونثرًا كَثْرَة توجب الْقيَاس)[6].

وحجة أصحاب هذا القول أنه كثر استعمالها كذلك من غير "قد" كثرة تسوغ الجواز وتوجب القياس.

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي إلى ابن مالك في هذه المسألة صحيح، قال في شرح التسهيل: (وأشرت بقولي: "والبواقي على رأي" إلى ما ذهب إليه بعض النحويين من أن "كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات" لا تدخل على ما خبره فعل ماض، فلا يقال على هذا الرأي: كان زيد فعل، ولا أصبح عمرو قرأ. وهذا الرأي باطل، إذ ليس لصاحبه حجة مع الاستعمال

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٤٤).

[2] انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الثاني ص ٨٠٠.

[3] انظر: ارتشاف الضرب ١١٦٧.

[4] انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٦٠٨).

[5] انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤١٧).

[6] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤١٧).

لخلافه، كقول الشاعر:

وكنّا حَسِبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً ...لياليَ لاقَيْنا جُذام وحِمْيرا[1]

وكقول الآخر: أمست خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا .. أخْنَى عليها الذي أخنى على لُبَد[2])[3].

وذكر ابن مالك أن ذلك جائز مطلقًا، ولا داعي لاشتراط "قد"، فقال: (ولا تدخل صار وما بعدها على ما خبره فعل ماض، وقد تدخل عليه ليس إن كان ضمير الشأن، ويجوز دخول البواقي عليها مطلقًا خلافًا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بـــ"قد")[4].

موافقة الرضي لابن مالك:

وافق الرضي ابن مالك فيما ذهب إليه، وجعله الأولى، فقال: (والأولى كما ذهب إليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيًا بلا "قد"، فلا نقدرها في قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ﴾[5]...ولا في قوله: أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا * أخنى عليها الذي أخنى على لبد

---

(1) بيت من الطويل. لزفر بن الحارث الكلابي. انظر: تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ٣١٧)، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٣٣٤)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٣٩)، والتحرير والتنوير (٢/ ٥٥٩).

(2) بيت للنابغة الذبياني. ديوانه ١٦، وانظر البيت أيضًا في: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٥)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٦٠٨)، وشرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ١٣٤).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٤٤).

(4) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٥٣).

(5) الأحزاب:١٥.

إذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى واحدًا)[1].

ولم يكن تأييده له خلوًا من الدليل، فقد استدل الرضي لابن مالك بأدلة سماعية ودليل عقلي، كما يظهر من نصه الآنف الذكر، والدليل العقلي عنده أنه لا شيء يمنع من قيام شيئين يفيدان معنى واحداً .

وما ذهب إليه الرضي تبعًا لابن مالك هو الأولى عندي؛ لأن النصوص الفصيحة الصريحة شاهدة له، وقد تقدم بعضها.

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ص ٨٠٠ ـــ ٨٠١.

المبحث الرابع: حكم وقوع خبر "صار" و"ليس" و"ما دام" فعلاً ماضيًا

نقل الرضي عن ابن مالك منع وقوع خبر هذه الأفعال ماضيًا، فقال: (ومنع ابن مالك، وهو الحق، من مضي خبر "صار" و"ليس" و"ما دام"، وكل ما كان ماضيًا من "ما زال" و"لا زال" ومرادفاتها)[1].

ثم بدأ الرضي يفصل في علة ذلك، وأطال الحديث فيه، ومما قاله: (أما "صار" فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي إلى حالة مستمرة، وهي مضمون خبرها، ... وما زال وأخواتها، بخلاف الماضي، فإنه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة، فلم يقع خبرًا لهذه الأفعال، وأما "ما دام" فلم يقع خبرها ماضيًا؛ لأن "ما" المفيدة للمدة، نحو: ما در شارق، تقلب الماضي في الأغلب إلى معنى الاستقبال)[2].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما نقله الرضي عن ابن مالك من منع وقوع خبر هذه الأفعال ماضيًا صحيح، وكان دقيقًا في ذلك، قال ابن مالك: (ولا تدخل صار وما بعدها على ما خبره فعل ماض، وقد تدخل عليه ليس إن كان ضمير الشأن، ويجوز دخول البواقي عليها مطلقًا؛ خلافًا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بـــ"قد")[3].

---

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ص ٨٠١.

[2] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ص ٨٠١.

[3] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٥٣).

وحكى أبو حيان[1] والسيوطي[2] أن هذا المنع متفق عليه مع هذه الأفعال، وخص ابن مالك الاتفاق بـ"صار"، فقال: (ولا تدخل ليس وتوابعها على ما خبره مفرد استفهامي أو مضاف إليه، ويوافقهن في عدم الدخول على ما خبره فعل ماض "صار" باتفاق، والبواقي على رأي، وقد تخالفهن "ليس".... وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي: "وقد تخالفهن "ليس""؛ أي: قد تخالف ليس صار ودام وما ذكر بعدها بالدخول على فعل ماض)[3].

موافقة الرضي لابن مالك:

تبعه الرضي في ذلك، وذكر أن قوله هو الحق، فقال: (ومنع ابن مالك، وهو الحق، من مضي خبر (صار) و(ليس) و(ما دام)، وكل ما كان ماضيًا من "ما زال" و"لا زال" ومرادفاتها)[4].

---

[1] انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٦٧.

[2] انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤١٧).

[3] شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٤٣ ــ ٣٤٤).

[4] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الثاني ٨٠١.

المبحث الخامس: نسبة عدم وجوب إضافة الصفة المشبهة المجردة من "أل" إلى فاعلها الضمير البارز للكسائي

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه نقل عن الكسائي أنه لا يوجب إضافة الصفة المشبهة المجردة من "أل" إلى فاعلها الضمير البارز، فقال: (وإن ولي المجردة ضمير بارز هو فاعلها، وجب إضافتها إليه، نحو: زيد حسن الغلام كريمه؛ خلافًا للكسائي، على ما نقل عنه ابن مالك، ولعله يجوز النصب فيه تشبيهًا بالمفعول، كما في: حسن الوجه، ويحذف التنوين والنون للمعاقبة، لا للإضافة كما ذكرنا من مذهب الأخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي إلى ابن مالك صحيح، فقد حكى ابن مالك عن الكسائي جواز نصب الضمير البارز، ووافقه كذلك، فقال: (وعملها في الضمير جر بالإضافة إن باشرته وخلت من "أل"، ونصب على التشبيه بالمفعول به إن فصلت أو قرنت بـ"أل". ويجوز النصب مع المباشرة والخلو من "أل"؛ وفاقًا للكسائي)[2].

وأكد ما ذهب إليه في التسهيل في كتابه شرح التسهيل بالتمثيل والتعليل، فقال: (إذا جررت بالصفة المتصل بها ضمير بارز، فقد تقصد إضافتها إليه وقد لا تقصد؛ فإن قصدت حكم بالجر، وإن لم تقصد حكم

---

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الثاني ص ٩١٤.

[2] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٣٩ ــ ١٤٠).

بالنصب على التشبيه بالمفعول به. وإنما يمكن القصدان والمفعول ضمير إذا كانت الصفة غير متعرفة، نحو: رأيت غلامًا حسن الوجه أحمره، فالحكم على الهاء بالجر بالإضافة، وبالنصب على التشبيه بالمفعول به جائز عند الكسائي، والجر عند غيره متعيّن، ومذهب الكسائي هو الصحيح؛ لأنه روى عن بعض العرب: "لا عهد لي بألأم منه عمّا ولا أوضعَه"[1]، بفتح العين. وبمثل هذا يظهر الفرق من قصد الإضافة وغيرها)[2].

موافقة الرضي لابن مالك:

لقد سلم الرضي لابن مالك ما نسبه إلى الكسائي؛ إذ لم يعقب عليه بما ينكر صحة هذه النسبة أو يشكك فيها.

---

[1] انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٨٠)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٣٧١).

[2] شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٩٣).

المبحث السادس: نقلُ ابن مالك عن المبرد إجازته رد لام "الأب والأخ والحم، والهن" عند إضافتهن إلى ياء المتكلم

عزا الرضي إلى ابن يعيش، وابن مالك أنهما نقلا عن المبرد أنه يجيز رد لام "أب" و"أخ" و"حم" و"هن" عند إضافتها إلى ياء المتكلم، وعزا إلى الزمخشري وابن الحاجب نقلهما إجازة المبرد ذلك مع الأب والأخ فقط، فقال: (وأجاز المبرد قياسًا على الإضافة إلى غير ياء المتكلم، رد اللام في أربعتها كما نقل عنه ابن يعيش، وابن مالك، وفي "أب وأخ" فقط كما نقل عنه جار الله، والمصنف)[1].

ولم أجد في المقتضب ما نُقل عنه، وذكر د.حسن الحفظي[2] محقق كتاب شرح الرضي لكافية ابن الحاجب أنه لم يجده أيضًا في المقتضب، ولعل عبارة الرضي في الأولى: (كما نقل عنه ابن يعيش، وابن مالك)، وفي الأخرى: (كما نقل عنه جار الله، والمصنف) إشارة إلى أنه لم يقف على تصريح للمبرد في ذلك.

وما عزاه الرضي إلى الزمخشري[3] وابن يعيش[4] وابن الحاجب صحيح؛ لأني وقفت على نقولهم، وكانت كما ذكر الرضي في نصه الآنف الذكر، قال ابن الحاجب: (وأمّا الأسماء السّتّة ف"أخي وأبي"، وأجاز

---

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ٩٥٣.

[2] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ـــ المجلد الثاني ص ٩٥٣.

[3] انظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ١٤١).

[4] انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢١٤).

المبرّد "أخيّ وأبيّ")[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

الذي يهمني هنا نقله عن ابن مالك خاصة؛ فقد وجدت ابن مالك ينقل عن المبرد كلامًا في هذه المسألة، لكن كلامه في رأيي محتمل، لا يوافق ما ذكره الرضي، قال في شرح الكافية الشافية: (وأما "أب" و"أخ" و"حم" و"هن" فالمستعمل في إضافتها إلى الياء "أبي" و"أخي" و"حمي" و"هني". وأجاز أبو العباس المبرد أن يقال: "أبيّ" برد اللام)[2].

وكلام ابن مالك هنا محتمل، فقد يريد أن إجازة المبرد برد الياء للأربعة "الأب والأخ والحمو والهن"، وأنه نص على "الأب" دون بقيتها تمثيلاً، فقال: (أبيّ)، ويحتمل أن إجازته مقصورة على الأب؛ لذا ذكره دون غيره. فربما فهم الرضي من كلام ابن مالك الاحتمال الأول.

وفي التسهيل وشرحه عزا للمبرد كلامًا لا احتمال فيه، وهو أنه يجيز ذلك في "الأب والأخ"، فقال: (ويجوز في "أبي وأخي": "أبيّ وأخيّ"، وفاقًا لأبي العباس)[3].

وأكد هذا في شرح التسهيل ووافق المبرد فيما حكاه عنه من جوازه في الأب والأخ، غير أنه مسموع في الأب ومقيس في الأخ، فقال: (ويجوز عند أبي العباس: "أبيّ وأخيّ"، برد اللام وإدغامها في ياء المتكلم. والذي رآه مسموع في الأب مقيس في الأخ، ومن شواهد السماع قول

---

[1] الكافية في علم النحو (ص: ٢٩).

[2] شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٠٨ ــ ١٠٠٩).

[3] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٦٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٧٩).

الراجز:

... و لم أجد شاهدًا على "أخيّ"، لكن أجيزه قياسًا على "أبيّ" كما فعل أبو العباس)[1].

وأرى أن الأخذ بقول ابن مالك في التسهيل وشرحه أولى من أخذه من شرح الكافية الشافية؛ لأنه في شرح التسهيل واضح صريح لا احتمال فيه، وفي شرح الكافية الشافية محتمل؛ فالأخذ بالصريح أولى من المحتمل.

ولهذا أرى أن الرضي لم يكون موفقًا فيما عزاه لابن مالك.

موافقة الرضي لابن مالك:

الرضي حكى عن ابن مالك نقله عن المبرد هذا الرأي، و لم يعلق عليه بقبول أو رد، والذي أفهمه من هذا أنه مسلم به، ولو لم يكن مسلمًا به لما نقله أصلاً، أو لعلق عليه بما يبطله.

[1] شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٨٤).

المبحث السابع: نسبة رأي الفراء في منع العطف على عاملين مختلفين

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه نسب إلى الفراء أنه يمنع العطف على عاملين مختلفين، وأنه يضمر الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين، فقال: (الأخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين إلا ما كان فيه الفصل بين العاطف والمجرور، لا غير، كما ذكرنا، وسيبويه يمنعه مطلقًا، والفراء ـــ كما نسب إليه ابن مالك ـــ يوافق سيبويه، ويخالف الأخفش، وهما؛ أي: سيبويه والفراء، يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحو قولهم: ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

لم أقف على ما نسبه الرضي إلى ابن مالك في مظانه من كتبه، وقد أكد الدكتور حسن الحفظي[2] محقق كتاب شرح الرضي لكافية ابن الحاجب أنه لم يقف على هذه النسبة في التسهيل ولا في شرح الكافية الشافية.

قلتُ: إن مما يشكك فيما عزاه الرضي إلى ابن مالك أن ابن مالك نفسه حكى في التسهيل[3] وشرحه عن الكوفيين والأخفش الجواز، وهذا عكس ما عزاه الرضي عن ابن مالك عن الفراء؛ لأن الفراء هو أحد أعمدة المدرسة الكوفية، ففي الغالب إذا قيل: هذا مذهب الكوفيين فإن

---

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول المجلد الثاني ١٠٣٧.

[2] انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول المجلد الثاني ١٠٣٧.

[3] انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٧٨).

الفراء هو أصل هذا المذهب، قال ابن مالك:(وإن عطف على ضمير جر اختير إعادة الجار، و لم تلزم؛ وفاقًا ليونس والأخفش والكوفيين)[1].

ومما يشكك أيضًا فيما حكاه الرضي عن ابن مالك من نسبة هذا القول إلى الفراء أني لم أقف عليه عند غير الرضي، إذ لم يذكر أحد من النحويين بحسب اطلاعي من عزا إلى الفراء هذا القول، فضلاً عن أن يُحكى عن ابن مالك نسبته إلى الفراء، بل إني وقفت على عكسه، ومن ذلك أن ابن الحاجب في الكافية[2] التي شرحها الرضي عزا إجازة الفراء ذلك؛ خلافًا لما ذكره الرضي، وقد ذكر الرضي بأن نقل ابن الحاجب عن الفراء فيه نظر، فقال في شرح عبارة ابن الحاجب: (وإذا عطفت على عاملين مختلفين لم يجز؛ خلافًا للفراء، إلا في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو؛ خلافًا لسيبويه)[3]: (قوله: خلافًا للفراء؛ يعني: أن الفراء يجيزه مطلقًا، وفي هذه الإحالة نظر كما مر)[4]. والذي مرَّ هو ما حكاه عن ابن مالك من أنه نقل منع الفراء، فقال: (وسيبويه يمنعه مطلقًا، والفراء ـــ كما نسب إليه ابن مالك ـــ يوافق سيبويه، ويخالف الأخفش)[5].

وقد ذكر الشيخ خالد الأزهري[6] أن الفارسي وابن الحاجب حكيا

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٧٣).

[2] انظر: الكافية في علم النحو (ص: ٣٠).

[3] الكافية في علم النحو (ص: ٣٠).

[4] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول المجلد الثاني ١٠٣٩.

[5] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول المجلد الثاني ١٠٣٧.

[6] انظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ١٨٨).

الجواز مطلقًا عن الفراء. ولم أقف للفراء على كلام صريح في هذه المسألة.

موافقة الرضي لابن مالك:

أورد الرضي عن ابن مالك هذه النسبة عن الفراء، ولم يعترضها أو يضعفها، فهو كما يظهر من كلامه مسلم له بهذه النسبة، بل إنه جعل عزو ابن الحاجب للفراء بخلاف ما عزاه ابن مالك إليه فيه نظر، وهذا يؤكد موافقته لابن مالك في تلك النسبة، فقال في عبارة ابن الحاجب (خلافًا للفراء): (قوله: خلافًا للفراء؛ يعني: أن الفراء يجيزه مطلقًا، وفي هذه الإحالة نظر كما مر)[1].

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول المجلد الثاني ١٠٣٩.

المبحث الثامن: لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه لا يجيز أن يبدل من الضمير اللازم الاستتار، فقال: (وقال ابن مالك: لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار، وهو في: "افعل" أمرًا، و"تفعل" في الخطاب، و"أفعل ونفعل"، وإذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الأول، نحو: تعجبني جمالك، أي: تعجبني: يعجبني جمالك.

ولعل ذلك استقباحًا لإبدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرًا ولا بارزًا)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ذكر ابن مالك في كتابه شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ جواز إبدال الظاهر من المضمر، ومن الشواهد التي أوردها دليلاً على ذلك ما كان ضميرًا مستترًا، لكنه جائز الاستتار لا واجبه، قال: (وإبدال الظاهر من المضمر كثير أيضًا... ومن إبدال الظاهر من المضمر قول الشاعر:

وسوّد ماءُ المَرْدِ فاها فلَونُها ... كلَوْنِ النَّوُورِ وهي أَدْماءُ سارُها[2]

سارها بمعنى سائرها، وهو بدل من الضمير المستكن في "أدماء")[3].

وقال نحوًا من هذا الكلام في شرح التسهيل، قال: (ويبدل الظاهر

---

(1) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الثاني ص ١٠٨٨.

(2) قائله أبو ذؤيب الهذلي. ديوانه ١١١، برواية: فلونه بدل فلونها. انظر: كتاب العين (٢/ ٢١٠)، وتهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي (٣/ ١٣٣)، ولسان العرب (٢/ ٢٤٢).

(3) ١/٥٨٤ ــ ٥٨٥.

من المضمر كثيرًا، ومنه قول الشاعر:

على حالةٍ لو كان في القومِ حاتمٌ ... على جوده لضَنَّ بالماءِ حاتمِ[1]

ومنه:

المُنْعِمون بنو حرب وقد حَدَقَتْ ...بِيَ المنيةُ واستَبْطأت أنصاري

قومٌ إذا حاربوا شَدُّوا مآزرهم ... دون النساء ولو باتت بأطْهار[2]

"بنو حرب" بدل من الضمير في "المنعمون"، ولا يجوز أن يكون مبتدأ والمنعمون خبرًا؛ لأن "وقد حدقت" حال العامل فيه منعمون، فلو جعل "بنو حرب" خبر المبتدأ، لزم الإخبار عن الموصول قبل تمام الصلة)[3].

ويظهر من هذين النصين أن ابن مالك أجاز إبدال الظاهر من المضمر مطلقًا، ولم يستثنِ شيئًا، وهو مخالف لما عزاه عنه الرضي، لكنه حين الاستشهاد لم يذكر إلا ما كان ضميرًا مستترًا جوازًا لا وجوبًا.

ولم أقف في التسهيل[4] والكافية الشافية وشرحها[5]، والألفية[6]

---

(١) قائله الفرزدق. ديوانه ٦٠٣، لكن برواية: على ساعة لو كان في القوم حاتم ... على جوده ضنت به نفس حاتم. وانظر البيت أيضًا في : الصحاح للجوهري (٦/ ١٧١)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٥٧٢).

(٢) البيتان من البسيط. للأخطل. ديوانه ١٤٤. انظر: كتاب الأفعال (١/ ٣٢٨)، ولسان العرب (١٠/ ٣٨).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٣٢).

(٤) انظر: ص: ١٧٢ ــ ١٧٣.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٤ وما بعدها).

(٦) انظر: ألفية ابن مالك (ص: ٤٩).

وشرح الكافية[1] في باب البدل على شيء مما عزاه إليه الرضي، وقد صرح الدكتور حسن الحفظي محقق كتاب شرح الرضي لكافية ابن الحاجب بأنه لم يجد في التسهيل وشرح الكافية الشافية ما عزاه الرضي إليه[2].

والذي وقفت عليه من عرض النحويين لمسألة إبدال الظاهر من الضمير كلامهم في الضمير البارز، لا المستتر، وهذا ظاهر من استشهادهم وتمثيلهم، وهم يجيزون هذا الإبدال، بالتفصيل الذي أوردوه، وليس في كلامهم إشارة إلى الضمير المستتر جوازًا أو وجوبًا[3].

هذا ما بدا لي من خلال تتبع كلامهم في هذه المسألة، ثم وقفت بعد ذلك على تصريح للصبان يؤكد فيه ما قلته ، قال: (قوله: "ومن ضمير الغائب" أي: البارز أخذًا من أمثلتهم، وإن لم يحضرني الآن التصريح به، فلا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر، فلا يقال: هند أعجبتني

---

(1) انظر: ص: ١٨٨ ــ ١٩٠.

(2) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الثاني ص ١٠٨٨. الهامش رقم: ٧.

(3) انظر مثلاً: الأصول في النحو (٢/ ٤٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٨٦)، وارتشاف الضرب ١٩٦٥، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٤٤)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣٦٩)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٧٩٦)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ٨)، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ١٩٨)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ١٧٩ ــ ١٨٠).

جمالها على الإبدال ،كما لا يقال: تعجبيني جمالك على الإبدال)[1].

فمن أمثلتهم وشواهدهم يفهم أنهم يقصدون الضمير البارز، والصبان هنا يمنع جواز الإبدال من الضمير المستتر مطلقًا؛ لأن المثال الذي ذكره للضمير المستتر جوازًا، وكلام الرضي عن ابن مالك أنه منع الإبدال من الضمير المستتر وجوبًا فقط.

وقد ظهر لي بعد هذا العرض عدم دقة الرضي فيما نقله عن ابن مالك؛ لأن ما نقله عنه مخالف لما صرح به ابن مالك في أغلب كتبه وأشهرها.

موافقة الرضي لابن مالك:

أما عن موقف الرضي من ابن مالك في هذه المسألة فالذي يظهر أن الرضي موافق لابن مالك فيما عزاه إليه؛ لأنه بعد سوق كلامه علل له، و لم يعترضه أو يضعفه، أو يأتي بكلام يعارضه. قال معللاً له:(ولعل ذلك استقباحًا لإبدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرًا ولا بارزًا)[2].

---

[1] حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ١٩٠)

[2] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول ــ المجلد الثاني ص ١٠٨٨.

المبحث التاسع: تركيب "منذ"

قال الرضي بعد أن ساق خلاف النحويين في "منذ":(ولا بأس أن نركب مذهبًا خامسًا، من هذه المذاهب، ومما قال المالكي، فيهما، فنقول: إنهم أرادوا ابتداء غاية للزمان خاصة، فأخذوا لفظ "مِن" الذي هو مشهور في ابتداء الغاية، وركبوه مع "إذ"، الذي هو للزمان الماضي.

وإنما حملنا على تركيبه من كلمتين: وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع "منذ"، كما يجيء، وهما معنى: "مِن"، و"إذ"، فغلب على الظن تركبه منهما، مع مناسبة لفظة للفظهما، وأمور النحو أكثرها ظني، فنقول: حذف لأجل التركيب همزة "إذ"، فبقي: "منذ"، بنون وذال ساكنين)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

يظهر أن الرضي أراد بقوله: (ومما قال المالكي) أنه سمع فيهما كسر ميمهما؛ لأن الرضي يقصد بالمذهب الخامس أن أصل "منذ": "من" الجارة مع "إذ"، فسماع كسر ميمهما يسوغ ما ذهب إليه، قال ابن مالك: (ومنها "مُذ ومُنذ"، وهي الأصل، وقد تكسر ميمهما ويضافان إلى جملة مصرّح بجزأيها أو محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتًا يجاب به "متى أو كم")[2].

ويؤكد ذلك ما قاله ابن مالك في شرح التسهيل من أن رواية كسر

---

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الأول ٤٥٨.

[2] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٩٤).

ميمهما سوَّغ للكوفيين القول بأنها مركبة من "مِن" و"ذو"، فقال: (وروى الكوفيون "مِذ ومِنذ" بكسر الميم، وجعلوا ذلك حجة على تركيبها من "مِنْ" و"ذو" الطائية؛ ولا حجة فيه؛ لأن الأصل عدم التركيب)[1].

موافقة الرضي لابن مالك:

الرضي وجد فيما رواه ابن مالك عن الكوفيين حجة لما ذهب إليه من القول بتركيب "منذ"، فهو موافق له، بل جعل قوله حجة لما مال إليه.

[1] شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢١٨).

المبحث العاشر: الإلغاء والتعليق في "أعلم، وأرى"

عزا الرضي إلى ابن مالك إجازته الإلغاء والتعليق في المفعولين الأخيرين من الفعلين "أعلم، وأرى"، فقال: (وأما الإلغاء والتعليق في: "أعلم وأرى"، عن المفعولين الأخيرين فالظاهر، كما ذهب إليه ابن مالك، أنه يجوز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما كما جاء ذلك في "علم ورأى"، تقول: أعلمتك لزيد منطلق، وأزيد قائم أم عمرو؟ وما زيد قائمًا، وزيد أعلمتك قائم، وزيد قائم أعلمتك، وكذا الحكم إذا بنيت باب أعلم لما لم يسم فاعله، نحو: أعلمت ما زيد قائمًا، وزيد أعلمت قائم، وقال الأندلسي: الذي أعول عليه: امتناع التعليق والإلغاء بالنسبة إليهما، وفي بعض نسخ الجزولية ما يدل على أنك إذا بنيت الفعل للفاعل امتنع إلغاؤه)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي إلى ابن مالك صحيح، فقد ذهب إلى ذلك في التسهيل، فقال: (تدخل همزة النقل على عَلِمَ ذات المفعولين، و"رأى" أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل، أوّلها الذي كان فاعلاً ويجوز حذفه والاقتصار عليه على الأصح، وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقاً خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق)[2].

ثم أكد ذلك في شرح التسهيل ذاكرًا لذلك شواهد، فقال عند شرحه

---

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ص ١٠٠٨.

[2] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٧٤).

لنصه الآنف الذكر في التسهيل: (وللثاني والثالث أيضًا من الإلغاء والتعليق بعد النقل ما لهما قبله، فمن الإلغاء بعد النقل قول الشاعر:

وكيف أُبالي بالعدا ووعيدهم ... وأخشى مُلِمّات الخُطُوب الصوائب

وأنت أراني الله أمنعُ عاصم ... وأمنحُ مُسْتكفًى وأسمح واهب[1]

فألغى "أراني" متوسطًا. ومثله قول بعض من وثق بعربيته: "البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر"[2].

ومن التعليق قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ۝٧﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾[4]، فعلق "ينبئ وأدرى"؛ لأنهما بمعنى "يعلم وأعلم"، فتعليقهما لمعنى حروف "يعلم وأعلم" ومعناهما أحق وأولى. ومن تعليق أفعال هذا الباب قول الشاعر:

حَذارِ فقد نُبِّئت إنك لَلّذي ... ستُجزى بما تسعى فتسعد أو

---

[1] البيتان من الطويل. انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٧٣)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٦٧٢)، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٣٨٩)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٥٦٩).

[2] انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٥٧١)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٧٣)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٦٧٢)، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٣٨٩)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٥٦٩).

[3] سبأ:٧.

[4] الانفطار:١٧.

تشقى[1]

ومنع قوم الإلغاء والتعليق في "أعلم وأرى" وأخواتهما مطلقًا، وخص بعضهم ذلك بالمبني للفاعل، وهو اختيار الجزولي، والصحيح الجواز مطلقًا للدلائل المذكورة)[2].

وهذا ظاهر كلامه أيضًا في الألفية، قال:

(وما لمفعولي علمت مطلقا ... للثان والثالث أيضا حققا)[3].

ويؤيد ذلك أن بعض شراح الألفية في هذا الموضع صرحوا بأن الإلغاء والتعليق مما يدخل في ذلك[4].

وممن تبع ابن مالك في جواز ذلك مطلقًا سواء بنيا للفاعل أم المفعول المرادي[5]، وابن هشام[6]، والجوجري[7]، وابن عقيل[8]، والشيخ خالد الأزهري[9].

---

[1] بيت من الطويل. انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٧٤)، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٣٩٠)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٥٧٠).

[2] شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٠٢ ــ ١٠٣).

[3] ألفية ابن مالك (ص: ٢٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٥٧١).

[4] انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٥٧١)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٦٥).

[5] انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٥٧١).

[6] انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٧٣).

[7] انظر: شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٦٧١).

[8] انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٦٥).

[9] انظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٣٨٩).

وعزا خالد الأزهري[1] إلى أبي علي الشلوبين منع الإلغاء والتعليق مطلقًا، أي: سواء أكان مبنيا للفاعل أم للمفعول، وأنه نسبه إلى المحققين. والذي وقفت عليه في كتابه التوطئة أنه يمنع ذلك إلا في "أرى" التي بمعنى "أظن"[2].

وذهب الجزولي[3] إلى منعهما في المبني للفاعل وإجازتهما في المبني للمفعول، فأجازه في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول، ورفع نائب الفاعل، كصورته في المتعدي لاثنين، ولا يجوز في المبني للفاعل؛ لأن الفعل إذ ذاك يكون معملاً ملغى في حالة واحدة، وذلك تناقض[4].

موافقة الرضي لابن مالك:

تبع الرضي ابن مالك في هذه المسألة، فأجاز التعليق والإلغاء في المفعولين الأخيرين من "أعلم وأرى"، وصرح باختيار رأيه بقوله:(فالظاهر، كما ذهب إليه ابن مالك، أنه يجوز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما).

---

(1) انظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٣٨٩).

(2) التوطئة ٢٠٧.

(3) انظر: المقدمة الجزولية ٨٣. وانظر أيضًا: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٠٣).

(4) انظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٣٨٩)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٥٦٩).

المبحث الحادي عشر: المضارع مع "لا" النافية يبقى على صلاحيته للحال

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يرى أن الفعل المضارع يبقى على صلاحيته للحال إذا سبق بـــ"لا" النافية، فقال: (ويتخلص أيضا بحرف التنفيس، قال سيبويه[1] ومن تبعه: وبـــ"لا" للنفي أيضًا، وقال ابن مالك[2]، بل يبقى على صلاحيته للحال، وليس ببعيد، لقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ ﴿٥٠﴾﴾[3])[4].

اختلف النحويون في حكم المضارع إذا دخلت عليه "لا" النافية على قولين:

القول الأول:

أنها تخلصه للاستقبال، وعزاه السيوطي[5] إلى معظم المتأخرين.

القول الثاني:

أنه يبقى على حاله من احتمال الحال أو الاستقبال معها، وعزاه ابن مالك[6] للأخفش والزمخشري وبعض المتأخرين، وعزاه السيوطي[7] إلى

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ١١٧). قد يفهم من كلامه في هذا الموضع ذلك.

(٢) ذكر المحقق أنه في إحدى النسخ قال الرضي: (وقال المالكي). بدل ابن مالك.

(٣) الأنعام: ٥٠.

(٤) شرح الرضي على الكافية القسم الثاني المجلد الثاني ٨٢٧.

(٥) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤٠).

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٧ ــ ٢١).

(٧) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٤٠).

الأخفش والمبرد. وذكر أن ابن مالك صحح مذهبهما، وساق الآية السابقة شاهدًا لهما.

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي إلى ابن مالك صحيح، فقد صرح بذلك في التسهيل، فقال: (والأمر مستَقْبَلٌ أبدًا، والمضارعُ صالح له وللحالِ، ولو نُفي بـــ"لا"؛ خلافًا لمن خصهما بالمستقبل)[1].

وأكد ذلك وأبطل قول من قال بخلافه بالقياس والسماع وأطال في شرح ذلك وتفصيله في شرح التسهيل[2]. ومما قاله في ذلك: (وإذا نفى المضارع بـــ"لا" لم يتعين الحكم باستقباله، بل صلاحية الحال باقية، رُوي ذلك عن الأخفش نصًّا)[3].

وذكر أن الذي غرَّ الزمخشري وغيره من المتأخرين عبارة سيبويه في نفي الفعل، وأنهم لم يفهموا مراده منها[4]. فقال: (والذي غَرّ الزمخشريَّ وغيرَه من المتأخرين قولُ سيبويه في باب نفي الفعل (وإذا قال: هو يفعل؛ أي: هو في حال فعل فإن نفيه ما يفعل. وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا فإن نفيه: لا يفعل)[5]. فاستعمل "ما" في نفي الحال و"لا" في نفي المستقبل، وهذا لا خلاف في جوازه، وليس في عبارته ما يمنع من

---

[1] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٤).

[2] انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٧ ــ ٢١).

[3] شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٨).

[4] انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠).

[5] الكتاب لسيبويه (٣/ ١١٧). بتصرف يسير.

إيقاع غير "ما" موقع "ما" ولا من إيقاع غير "لا" موقع "لا"...)[1]. إلى آخر ما قال من توضح رأي سيبويه في المسألة وأنه بخلاف ما فهموه.

موافقة الرضي لابن مالك:

ظهر من كلام الرضي أنه كان ميالاً لقول ابن مالك؛ إذ لم يستبعده، فقال عنه:(وليس ببعيد).

[1] شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠ ــ ٢١)

المبحث الثاني عشر: "يا" من حروف التنبيه

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه عدّ "يا" من حروف التنبيه، فقال: (وقد عد ابن مالك "يا" من حروف التنبيه، قال: وأكثر ما يليها، منادى أو أمر، نحو: ﴿ألا يا اسجدوا﴾[1]، أو تمن نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ﴾[2]، أو تقليل نحو:

ماوِيَّ يا رُبَّتَما غارَةٍ[3] .....

وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب، ومن جعلها حرف نداء فقط، قدّر في جميع هذه المواضع منادى، بخلاف من جعلها حرف تنبيه. ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام، كما للاستفهام كما تقدم، إلا (ها) الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة)[4].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

---

[1] قرأ بها الزهري وأبو جعفر وأبو عبد الرحمن وحميد الأعرج وطلحة ورويس عن يعقوب والكسائي. انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٤١)، ومعاني القرآن للنحاس (٥/ ١٢٦)، وحجة القراءات (ص: ٥٢٦)، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة (ص: ٢٧٧).

[2] النساء:٧٣.

[3] صدر بيت من السريع، وعجزه: شَعْوَاءَ كاللَّذْعَة بالمِيسمِ. لِضَمْرَةَ بْنِ ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيِّ. انظر: تفسير الطبري = جامع البيان (١٩/ ٣١)، ومعاني القراءات للأزهري (٢/ ٦٨)، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ٨٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٨٨)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٩/ ٣٨٧ ــ ٣٨٦).

[4] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ص ١٣٦٠ ــ ١٣٦١.

ما عزاه الرضي إلى ابن مالك صحيح، بل إن عبارة الرضي قريبة من عبارة ابن مالك، فقد نص على أنها كذلك في التسهيل، فقال: ("ها" و"يا" حرفا تنبيه، وأكثر استعمال "ها" مع ضمير رفع منفصل، أو اسم إشارة. وأكثر ما يلي "يا" نداء أو أمر أو تمن أو تقليل، وقد يعزى التنبيه إلى "ألا" و"أما" وهما للاستفتاح مطلقًا، وكثر "ألا" قبل النداء، و"أما")[1].

وأكد على هذا في موضع آخر من التسهيل نفسه، فقال: (وقد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فلتزم " يا "، وإن وليها "ليت" أو "رب" أو "حبذا " فهي للتنبيه، لا للنداء)[2].

وأكد ذلك مرة ثالثة في شرح التسهيل مع ذكر بعض الشواهد والأمثلة التي وردت فيها "يا" للتنبيه لا للنداء، وذكر العلة التي انصرفت فيه "يا" للتنبيه لا للنداء في نحو هذه الشواهد والأمثلة، فقال: (وليس من ذلك قولهم: ياليت، ويا ربّ، ويا حبذا؛ لأن مولى "يا" أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف، كقول مريم عليها السلام: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسۡيٗا مَّنسِيّٗا ﴿٢٣﴾﴾[3]؛ ولأن الشيء إنما يجوز حذفه إذا كان موضع ادعاء الحذف مستعملاً فيه الثبوت، كحذف المنادى قبل الأمر والدعاء، فإنه جاز لكثرة

---

(1) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢٤٤).

(2) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٧٩).

(3) مريم:٢٣.

ثبوته، بخلاف ما قبل الكلم المذكورة، فإن ثبوت المنادى فيه غير معهود، فادعاء الحذف فيه مردود، ولكن "يا" فيه لمجرد التنبيه والاستفتاح، مثل "ألا")[1].

وممن قال: إنها تأتي حرف تنبيه الفارسي[2]، وابن عدلان[3]، والمرادي[4]، وابن هشام[5].

موافقة الرضي لابن مالك:

الذي يظهر لي من سياق حديث الرضي بعد نقله رأي ابن مالك أنه يرى رأيه؛ لأنه مثل له، وعلق عليه دون أن يذكر في تعليقه ما يرده أو يضعفه، بل أضاف إليه ما يقويه ويعضده؛ إذ إنه ذكر المواضع التي تكثر فيها "يا" للتنبيه، التي عددها ابن مالك، وهي إذا وقعت قبل: نداء أو أمر أو تمن أو تقليل، ثم أضاف إليها الرضي نفسه مواضع أخرى لم ينص عليها ابن مالك في كلامه، وهي إذا وقعت "يا" قبل: فعل المدح والذم والتعجب، فقال: (قال[6]: وأكثر ما يليها، منادى أو أمر، ... أو تمن ... أو تقليل ... وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب).

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٨٩).

(2) انظر: الحجة للقراء السبعة (٣/ ٤٨).

(3) انظر: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ١٨).

(4) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٣٥٤).

(5) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٢٨١).

(٦) يعني ابن مالك.

المبحث الثالث عشر: الإخبار عن النكرة بمعرفة في بابي "كان" و"إنّ"

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يجيز الإخبار عن النكرة بمعرفة في بابي "كان" و"إنّ" اختيارًا لا اضطرارًا، فقال: (وقال الزمخشري: لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة إلا ضرورة، نحو قوله:

يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ[1]

فيمن نصب "مزاجها"، وقال:

قفي قبل التفرق يا ضباعا * ولا يك موقف منك الوداعا[2]

وقال ابن مالك: بل يجوز ذلك اختيارًا؛ لأن الشاعر أمكنه أن يقول: ولا يك موقفي منك الوداعا، وأن يرفع "مزاجها"، على إضمار الشأن في "كان"، كما في الرواية الأخرى، ولا خلاف عند مجوزه اختيارًا، أيضا أن الأولى: جعل المعرفة اسما والنكرة خبرًا، ألا ترى أنهم قالوا: إن "أنّ" أولى بالاسمية مما تقدم في نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾[3]، مع كونهما معرفتين، لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر، وإنما

---

(1) عجز بيت من الوافر. وصدره: كأن سبيئةٌ من بيت رأس قائله حسان بن ثابت رضي الله عنه. ديوانه ١٨. وانظر البيت أيضًا في: الكتاب لسيبويه (١/ ٤٩)،والكامل في اللغة والأدب (١/ ١٠٦)، والمقتضب (٤/ ٩٢)، والأصول في النحو (١/ ٦٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٣٩).

(2) بيت من الوافر. للقطامي. انظر: المقتضب (٤/ ٩٤)، والأصول في النحو (١/ ٨٣)، وتهذيب اللغة (٣/ ٨٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٩٨)، واللمع في العربية لابن جني (ص: ٣٧).

(3) الجاثية:٢٥.

جرأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابي "كان" و"إنّ"؛ لاختلاف إعراب الجزأين)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي إلى ابن مالك دقيق، فقد صرح بذلك في شرح التسهيل، وساق الشاهد نفسه الذي ذكره الرضي، فقال: (ومثله قول القطامي

قِفِي قبل التَفَرُّق يا ضُباعا ... ولايكُ موقفٌ منكِ الوَداعا

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختارًا لا مضطرًا، لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفي منك الوداعا، أو: ولا يك موقفنا الوداعا)[2].

ما ذهب إليه ابن مالك بناء على مذهبه في حدّ الضرورة، وهو مخالف لما ذهب إليه جمهور النحويين في هذه المسألة؛ إذ ذهب أكثر النحويين إلى أن هذا البيت وأضرابه ضرورة، وممن صرح بذلك سيبويه[3]، والمبرد[4]، وابن السراج[5]، والوراق[6]، وابن السيرافي[7]، وابن جني[8]،

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ص ١٠٥٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٥٦).

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٤٨).

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٩١ ــ ٩٤).

(٥) انظر: الأصول في النحو (١/ ٨٣).

(٦) انظر: علل النحو (ص: ٢٥١).

(٧) انظر: شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٩٨).

(٨) انظر: اللمع في العربية (ص: ٣٦ ــ ٣٧).

وابن يعيش[1]، وابن الصائغ[2]، وابن هشام[3].

قال سيبويه: (ولا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة. أَلا ترى أنَّك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً، كنتَ تُلْبسُ؛ لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبْدَءوا بما فيه اللَّبس ويَجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبسُ. وقد يجوز في الشعر وفي ضعْفٍ من الكلام)[4].

وقال المبرد: (وَاعْلَم أَن الشُّعَرَاء يضطرون فيجعلون الِاسْم نكرَة وَالْخَبَر معرفَة، وَإِنَّمَا حملهمْ على ذَلِك معرفتهم أَن الِاسْم وَالْخَبَر يرجعان إِلَى شَيْء وَاحِد فَمن ذَلِك قَول ... وَقَالَ الْقطَامِي:

قِفي قَبْلَ التَّفَرقِ يَا ضُباعَا ... وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا)[5].

وقال ابن جني: (فإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت اسم "كان" المعرفة وخبرها النكرة تقول: كان عمرو كريمًا، ولا يجوز كان كريم عمرًا إلا في ضرورة الشعر، قال القطامي:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ... ولا يك موقف منك الوداعا

فجعل موقف وهو نكرة اسمها والوداع وهو معرفة خبرها)[6].

---

[1] انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٤١).

[2] انظر: اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٧٨٨).

[3] انظر: مغني اللبيب (ص: ٥٩١).

[4] الكتاب لسيبويه (١/ ٤٨).

[5] المقتضب (٤/ ٩١ ــ ٩٤).

[6] اللمع في العربية (ص: ٣٦ ــ ٣٧).

ومن النحويين من أجاز ذلك و لم يذكر أنه ضرورة، وممن ذهب إليه صاحب كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل، قال: (وربما جعلوا النكرة اسمًا والمعرفة خبرًا، فيقولون: كان رجل عمرًا، إلا أن النكرة أشد تمكنًا من المعرفة؛ لأن أصل الأشياء نكرة، ويدخل عليها التعريف والوجه أن تجعل المعرفة اسمًا والنكرة خبرًا، قال القطامي

قفي قبل التفرق يا ضباعا ... ولا يك موقف منك الوداعا)[1].

موافقة الرضي لابن مالك:

يظهر من سياق الكلام أن الرضي موافق لابن مالك؛ لأمور:

١ــ أنه قبل ذكر قول الزمخشري وقول ابن مالك صدّر المسألة بأنه قد يخبر في باب "كان" و"إنّ" بمعرفة عن نكرة، وأنه لا يجوز ذلك في باب المبتدأ والخبر؛ فالرضي أجازه مطلقًا؛ فلم يذكر أنه ضرورة.

٢ ــ أنه بعد ذلك علل لهذا الجواز، فذكر أنه لم يجز في باب الابتداء؛ لوقوع اللبس لاتفاق إعراب الجزأين فيهما، وجاز في بابي "كان" و"إنّ" لاختلاف إعراب الجزأين فيهما، و لم يذكر أن هذا ضرورة، وهذا نص كلامه:(وقد يخبر في هذا الباب وفي باب (إنّ) بمعرفة عن نكرة، و لم يجز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس، لاتفاق إعراب الجزأين هناك واختلافهما هنا)[2].

٣ ــ أنه أورد بعد ذلك رأي ابن مالك و لم يعترضه أو يعقبه بكلام

---

[1] الجمل في النحو (ص: ١٤٦).

[2] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٠٥٧.

يضعفه أو يبطله.

٤ـــ أنه بعد أن أورد كلام ابن مالك علله بما يوحي بأن هذا هو كلام العرب، وأن له مسوغًا عندهم، فقال: (وإنما جرأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر: عدم اللبس في بابي "كان"و"إنّ"، لاختلاف إعراب الجزأين)[1].

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ص ١٠٥٧.

المبحث الرابع عشر: مطابقة تمييز فاعل "نعم وبئس" الضمير المستتر للمقصود

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يرى مطابقة تمييز فاعل نعم وبئس للمقصود، فقال: (وأما تمييز هذا الضمير، فذهب الجزولي، وتبعه من شرح كلامه إلى لزوم إفراده، والظاهر أنه وهم منهم، بل تجب مطابقته لما قصد عند أهل المصرين، أما عند أهل الكوفة فظاهر؛ لأنهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وأما عند أهل البصرة؛ فلأنهم لو التزموا إفراده كما التزموا إفراد الضمير لجاء اللبس، إذا قصد المثنى والمجموع، وقد صرح ابن مالك، والمصنف بمطابقته لما قصد، وهو الحق)[1].

واختلف النحويون في مطابقة هذا التمييز للمقصود في المعنى على قولين:

القول الأول:

يكاد يجمع النحويون على أنه يجب فيه المطابقة للمعنى المقصود، وهو المفهوم من كلام سيبويه، قال :(واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في "نعم"، لا تقول: نعموا رجالاً، يكتفون بالذي يفسِّره)[2]. فقوله: (يكتفون بالذي يفسِّره)؛ أي : أنهم لا يحتاجون إلى إبراز الضمير؛ لأن التمييز مفسِّرٌ له، ولا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا طابق المقصود إفرادًا

---

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١١١٧.

[2] الكتاب : ١٧٩/٢ .

وتثنيةً وجمعًا كما هو ظاهر في تمثيله للتمييز "رجلًا". رجلانِ، رجالًا.

وممن أخذ بهذا من النحويين ابنَ السراج[1]، والزبيدي[2]، والصيمري[3]، والعكبري[4]، وابن عصفور[5]، وابن مالك[6]، ومحمد الأنصاري[7]، وتاج الدين الإسفراييني[8]، وابن أبي الربيع[9]، وأبو حيان[10]، والمرادي[11].

القول الثاني :

أن تمييز فاعل "نعم" و"بئس" المضمر يلزم إفراده بمعنى أنه لا يثنى ولا يجمع . وهو ظاهر كلام ابن معطٍ[12]، قال عند حديثه عن فاعل "نعم" و"بئس" المضمر : (فالمضمر يلزم تفسيره بمفردٍ نكرة منصوبة على التمييز، نحو: نعم رجلًا زيد، قال الله تعالى: ﴿بئس للظالمين بدلًا﴾ ...)[13][14]

(1) انظر : الأصول : ١/١١٧-١١٨ .

(2) انظر : الواضح في علم العربية : ٩٧ .

(3) انظر : التبصرة والتذكرة : ١/٢٧٦ .

(4) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب : ١/١٨٤ .

(5) انظر : شرح جمل الزجاجي : ١/٦٠٦ .

(6) انظر : شرح التسهيل : ٣/١١-١٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢/٧٨١ .

(7) انظر : مفتاح الإعراب : ٥٤ .

(8) انظر : لباب الإعراب : ٢٣٣ .

(9) انظر : الملخص في ضبط قوانين العربية: ١/٤٤٧ .

(10) انظر : تقريب المقرب في النحو: ١٣٨ .

(11) انظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٣/٨٨ .

(12) انظر : الفصول الخمسون : ١٧٨ .

(13) الكهف ٥٠ .

(14) الفصول الخمسون ١٧٨ .

نحو: نعم رجلاً زيد، فإن الله تعالى ... [illegible]

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي إلى ابن مالك صحيح، فقد صرح بذلك في التسهيل، فقال: (وقد ينكر مفردًا أو مضافًا، ويضمر ممنوع الإتباع مفسرًا بتمييز مؤخر مطابق قابل "أل" لازم غالبًا)[٣].

وأكد ذلك في شرح التسهيل، فقال: (وقد يقع فاعل هذا الباب ضميرًا مستترًا مفسرًا بعده بتمييز مطابق للمخصوص بالمدح أو الذم نحو: نعم رجلاً زيد، ونعمت امرأة هند، ونعم رجلين الزيدان، ونعمت امرأتين الهندان، ونعم رجالاً الزيدون، ونعم نساء الهندات)[٤].

وأكده مرة ثالثة في شرح عمدة الحافظ[٥].

ما عزاه الرضي للجزولي من أنه يلزم في مفسر هذا الضمير الإفراد، ولا يطابق المقصود لا يدل عليه ظاهر كلام الجزولي؛ لأن الظاهر من كلامه أنه ذكر جواز الأمرين المطابقة وعدمها، ولم يرجح شيئًا منهما، فقال: (ومضمر يفسره ما بعده لفظًا ومعنى، وهو ضمير الشأن والقصة، والمضمر في "نعم وبئس" ومع "رب" في باب عطف الفعل على الفعل عند إعمال الثاني فيما يطلبه الأول فاعلاً كان أو مفعولاً لم يسم فاعله،

---

(١) سورة الكهف : ٥٠ .

(٢) الفصول الخمسون : ١٧٨ .

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٢٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٨).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١١ ــ ١٢).

(٥) انظر: شرح عمدة الحافظ : ٢/٧٨١ .

ومفسره إما جملة وإما مفرد بإزاء الجملة، ويلزمه النصب ويثنى ويجمع أو لا يثنى ولا يجمع، وإما مفرد يجري بوجه الإعراب ويثنى ويجمع)[1].

فعبارة: (ويلزمه النصب، ويثنى ويجمع أو لا يثنى ولا يجمع) تدل على أنه يريد تمييز ذلك الضمير؛ بدليل أنه قال: (ويلزمه النصب)، ثم قال بعدها :(ويثنى ويجمع أو لا يثنى ولا يجمع) فهو يريد ذلك التمييز، ويفهم من عبارته هذه أن فيه قولين: إما المطابقة، وإما عدمها. والذي حكاه الرضي عنه أنه يذهب إلى لزوم ~~المطابقة~~ إفراده، وهو مخالف لظاهر كلامه.

وللشلوبين رأي آخر في كلام الجزولي غير ما قدمت ذكره، وهو أن الضمير في (ويثنى ويجمع أو لا يثنى ولا يجمع) عائد إلى الضمير لا تمييزه، وعليه فإنه أخرج التمييز من هذا الحكم، فقال: (والضمير في يثنى ويجمع في الموضعين يراد به المضمر الذي يفسره ما بعده لفظًا ومعنى، وتفسيره مفرد يلزمه النصب كالمضمر في "نعم وبئس" وفي باب "رب".

ويريد أن ذلك المضمر يجوز فيه الوجهان، لكن أشهرهما والأفصح إفراده، وقد كان أحسن من إضمار هذا الضمير في "يثنى ويجمع" إبرازه وكشفه، فيقال: ويثنى المضمر في ذلك ويجمع أو لا يثنى ولا يجمع)[2].

ثم شكك الشلوبين بأن هذا الفصل ليس من كلام الجزولي، وأنه زيادة من أحد طلبته، فقال: (وأظن هذا الفصل ليس من أصل التأليف وأنه من زيادة بعض الطلبة؛ أعني من قوله: وتفسيره إما كذا وكذا؛ لأني وجدته ناقصًا من كثير من أصول هذا التأليف؛ ولأن التسوية بين التثنية

---

[1] المقدمة الجزولية في النحو (ص: ٥٨).

[2] شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٦٢٣/٢ ــ ٦٢٤.

والجمع في هذا المضمر وبين إفراده وستره ليس من عند متقن)[1]. وقد أشار محققه د. تركي العتيبي إلى هذا النقص في بعض النسخ.

ومحقق المقدمة الجزولية أثبت هذه العبارة[2]، ولكنه شرحها في الهامش بما لا يجعل في كلامه اضطرابًا، بأنه عنى بعبارة (ويثنى ويجمع): تمييز نعم وبئيس، وبعبارة (لا يثنى ولا يجمع): مفسر "ربه" أو المضمر في نفسه[3]. وأرى أنه يضعف كلامه هذا استعمال الجزولي "أو"؛ إذ لو استعمل الواو؛ لكان لكلامه وجه. وأرى أن ما ذكره خلاف الظاهر.

والحق عندي ما ذهب إليه ابن مالك وتبعه الرضي؛ لأنه لن يكون مفسرًا للمقصود إذا لزم الإفراد.

وبعد تتبع كتب النحويين وأقوالهم في هذه المسألة رأيت أنه لم يخالف في هذه المسألة أحد، وأن من عزيت إليه المخالفة ليس في كلامهم نص صريح بذلك، بل كلامهم محتمل، والسبب فيما يبدو لي أن ما ذهب إليه ابن مالك وتبعه الرضي هو الظاهر المتبادر للذهن، وأن غيره ليس مطروحًا للنقاش، وهو الواضح من الكلام؛ لأن المفسر لن يكون مفسرًا إذا لزم صورة واحدة، ولن يرفع الإبهام الذي في الضمير إلا إذا طابق المقصود.

ويوكد ذلك ما قاله الرضي في سياق الكلام عن هذه المسألة من أن مطابقته لما قصد تجب عند أهل المصرين: البصريين والكوفيين، وذكر علة

---

(1) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢/ ٦٢٤.

(2) انظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص: ٥٨).

(3) انظر: المقدمة الجزولية في النحو (ص: ٥٨ ــ ٥٩).

ذلك عند كل فريق، ووهم الجزولي ومن وافقه[1]. ومع أن الرضي حكم على ما عزاه إلى الجزولي بأنه وهم، غير مسلم به أيضًا؛ لما تقدم، ويفهم من هذا أن القول بمطابقته للمقصود هو إجماع النحويين.

وما ذهب إليه ابن معط أيضًا ليس نصًّا في المسألة، بل هو محتمل لأن يكون مراده بالإفراد ما قابل الجملة، لا ما قابل المثنى والجمع، وبهذا يكون رأيه موافقًا للجمهور.

وقد أكد الرضي إجماع النحويين على ذلك مرة أخرى، فقال: (وأمَّا تمييز هذا الضمير فيتصرَّف فيه إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتأنيثًا، نحو : نعم رجلاً أو رجلين أو رجالاً أو امرأةً أو امرأتين أو نسوةً اتفاقًا منهم[2] أيضًا)[3].

موافقة الرضي لابن مالك:

أيد الرضي ما ذهب إليه ابن مالك في هذه المسألة؛ إذا إنه ذكر أولاً أنه رأي أهل المصرين الكوفيين والبصريين، ثم بين أن ابن مالك صرح به، ثم وافق عليه ووصفه بأنه الحق، فقال: (بل تجب مطابقته لما قصد، عند أهل المصرين ...وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقته لما قصد، وهو الحق)[4].

وما ذهب إليه ابن مالك تبعًا للجمهور هو الصحيح، فيجب في هذا

---

(1) انظر: شرح الرضي القسم الثاني المجلد الثاني ١١١٧.

(2) يعني : البصريين والكوفيين ، وهذا الذي يدل عليه سياق الكلام قبل وبعد .

(3) شرح الرضي على الكافية : ٢٤٨/٤ .

(4) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١١١٧.

التمييز المطابقة، وذلك لأسباب، منها :

١ــ أن المسموع من كلام العرب المطابقة، والحجة في ما سُمِعَ، ومن ذلك قول الراجز :

نِعْمَ امْرَأَيْنِ حاتِمٌ وكَعْبُ

كلاهما غَيْثٌ وسَيْفٌ عَضْبُ[1]

٢ــ أن المطابقة هي الأصل، ولا عدول عن الأصل إلا بدليل قاطع، ولا دليل عند من خالف ذلك، بل إن الدليل على خلافه كما تقدَّم.

٣ــ أن المفسر لن يكون مفسرًا إذا لزم صورة واحدة، ولن يرفع الإبهام الذي في الضمير إلا إذا طابق المقصود.

(١) من الرجز، لم أقف على قائله .انظر : شرح عمدة الحافظ : ٧٨٢/٢ ، وشرح الأشموني : ٢٨٣/٢ ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية : ٣٠٢/١ .

المبحث الخامس عشر: اللام الفارقة تلزم "إن" المخففة إن خيف اللبس

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يرى أن "إنّ" إذا خففت لزمتها اللام إذا خيف التباسها بـــ"إنْ" النافية، فقال: (قال المصنف: ويلزمها اللام مع التخفيف، سواء أعملت أو أهملت، أما مع الإهمال فللفرق بين المخففة والنافية، وأما مع الإعمال فللطرد، وهو خلاف مذهب سيبويه، وسائر النجاة، فإنهم قالوا: المعملة لا يلزمها اللام، لحصول الفرق بالعمل، وقال ابن مالك ـــ وهو حسن ـــ : يلزمها اللام إن خيف التباسها بالنافية، فعلى قوله تلزم اللام إن كان الاسم مبنيًّا أو معربًا مقصورًا، وأما إن دخلت على الأفعال: لزمت اللام)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي لابن مالك من أن اللام الفارقة تلزم "إن" المخففة إن خيف التباسها بـــ"إن" النافية صحيح، قال في التسهيل: (ترادف "إنَّ" "نعم" فلا إعمال، وتخفف، فيبطل الاختصاص ويغلب الإهمال، وتلزم اللام فارقة إن خيف لبسٌ بـــ"إنْ" النافية)[2].

وأكد ذلك في شرح التسهيل، وذكر له بعض الشواهد، فقال: (ومذهبهم[3] أن اللام التي بعد "إنْ" هذه هي التي كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع

---

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٢٨٢.

[2] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٦٥).

[3] يعني: البصريين الذين تقدم ذكرهم في كلامه.

الإعمال لعدم الالتباس.

وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي، كقول النبي ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ: (وأيم الله لقد كان خليقًا للإمارة، وإنْ كان من أحب الناس إليّ)[1]. وكقول معاوية في كعب الأحبار:(إنْ كان من أصدق هؤلاء)[2]. أخرجه البخاري)[3].

وأكده كذلك في ألفيته، فقال:

وخفّفت إنّ فقلّ العمل ... وتلزم اللام إذا ما تمهل

وربّما استغني عنها إن بدا ... ما ناطقٌ أراده معتمدا[4]

وقد اختلف النحويون في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول:

أن "إنّ" إذا خففت لا تلزمها اللام إذا أعملت لحصول الفرق بالعمل. وهذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين[5].

قال سيبويه: (واعلم أنهم يقولون: إن زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة "لكن" حين خففها، وألزمها اللام لئلا

---

[1] انظر الحديث بهذا اللفظ في الجامع الصحيح للبخاري ١٧٩/٥، وصحيح ابن حبان بتحقيق الأرناؤوط (١٥/ ٥٣٥).

[2] انظر الحديث بهذا اللفظ في الجامع الصحيح للبخاري ١٣٦/٩، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (١/ ٤٠٤).

[3] شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٤).

[4] ألفية ابن مالك (ص: ٢٢).

[5] انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٢٨٢.

تلتبس بـــ"إن" التي هي بمنزلة "ما" التي تنفي بها)[1].

القول الثاني:

ما ذهب إليه ابن مالك من أنه لا تلزمها اللام إلا إذا خيف التباسها بـــ"إن" النافية، وتبع ابن مالك جماعةٌ من النحويين، منهم المرادي، وابن عقيل[2]، قال المرادي: (قال الزمخشري وغيره: هذه اللام لازمة في خبر "إنّ" إذا خففت. قلت: إنما تلزم إذا ألغيت "إنْ" ولم يكن في الكلام قرينة. فإن أعملت، نحو: إنْ زيداً قائم، أو دل دليل على المراد، لم تلزم لعدم الحاجة إليها. ومن ذلك قول الشاعر:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ... وإنْ مالك كانت كرام المعادن[3])[4].

القول الثالث:

أنها متى خففت "إن" لزمت اللام، سواء أعملت أم أهملت، وممن ذهب لذلك الجوهري[5]، والزمخشري[6]،

---

(1) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٣٩).

(2) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣٧٩).

(3) بيت من الطويل. قائله: الطرماح، واسمه الحكم بن حكيم. ديوانه ٢٨٠. وانظر البيت أيضًا في: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٤)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣٧٩)، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٣٢٧).

(4) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٣٤).

(5) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥/ ٢٠٧٤).

(6) انظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٥٢).

وابن الحاجب[1].

ولسيبويه نص ظاهره أنه يرى أن اللام تلزمها أعملت أم أهملت، قال: (و"إنّ" توكيدٌ لقوله: زيدٌ منطلقٌ. وإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما يتكلم به وليثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضًا مما ذهب منها)[2]. إن كان قصده بما ذهب منها حذف الحرف بالتخفيف فإنه يرى ذلك، وإن كان قصده بما ذهب منها العمل الذي كانت تستحقه قبل التخفيف فإنه يرى أن اللام لا تلحقها إلا إذا أهملت.

وقد تبع ابنُ السراج سيبويه وكلامه قريب من كلامه، ومحتمل مثله، قال: (الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب خمسة أجرف، وهي: "إنَّ ولكن وليت ولعلَّ وكأنَّ".

فإنَّ: توكيد الحديث وهي موصلة للقسم، وإذا خففت فهي كذلك، إلا أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضًا لما ذهب منها، فتقول: إن زيدًا لقائم، ولا بدّ من اللام إذا خففت كأنهم جعلوها عوضًا، ولئلا تلتبس بالنفي)[3].

والذي يترجح لي أن مقصودهما من عبارة "عوضًا مما ذهب منها" التخفيف بحذف إحدى النونين لا العمل، ومما جعلني أطمئن لهذا الترجيح أن الجوهري صرح بذلك، فقال: (وقد تكون مخففة من الشديدة، فهذه لا

---

[1] انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٩١/٢، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٢٨٢.

[2] الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٣٣).

[3] الأصول في النحو (١/ ٢٢٩)

بد من أن تدخل اللام في خبرها عوضًا مما حذف من التشديد، ... لئلا تلتبس بـــ"إن" التي بمعنى "ما" للنفي)[1].

موافقة الرضي لابن مالك:

وقد صرح الرضي بموافقة ابن مالك في هذه المسألة، فوصف قوله بأنه حسن، فقال: (وقال ابن مالك ـــ وهو حسن ـــ : يلزمها اللام إن خيف التباسها بالنافية)[2].

---

[1] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥/ ٢٠٧٤).

[2] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٢٨٢.

المبحث السادس عشر: لا يلزم أن يكون ما بعد "حتى" داخلاً فيما قبلها

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يرى أنه لا يلزم أن يكون ما بعد "حتى" داخلاً فيما قبلها، فقال: (وهو مردود بقوله تعالى:﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[1]، وأما دخول "الفجر"، المجرور بـ"حتى" في حكم ما قبلها، ففيه أقوال، جزم جار الله[2]، بالدخول مطلقًا، سواء كان جزءًا مما قبلها، أو ملاقي آخر جزء منه، حملاً على العاطفة، وتبعه المصنف[3]، وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول، جزءا كان، أو ملاقي آخر جزء منه، وفصل عبد القاهر[4]، والرماني، والأندلسي، وغيرهم، فقالوا: الجزء داخل في حكم الكل، كما في العاطفة، والملاقي غير داخل، وقال الأندلسي: إنما ذكرت "زيدًا" مع دخوله في القوم، في قولك: ضربت القوم حتى زيد بالجر، لغرض التعظيم أو التحقير، واستدل بأن "حتى"، كالتفصيل لما قبلها، فإذا دخل في الإجمال، دخل في التفصيل، وإذا لم يدخل، لم يدخل، ومذهب ابن مالك قريب، لكن الدخول مطلقًا أكثر وأغلب)[5].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي إلى ابن مالك من أنه لا يلزم أن يكون ما بعد "حتى"

---

[1] القدْر:٥.

[2] انظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٨٠).

[3] انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٧/٢.

[4] انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٨٤١/٢.

[5] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ص ١١٥٤ ــ ١١٥٥ .

داخلاً فيما قبلها، بل يجوز دخوله وعدم دخوله صحيح، فقال في التسهيل: (ومنها "حتّى" لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده. ومجرورها إمّا بعض لما قبلها من مفهم جمع إفهامًا صريحًا أو غير صريح، وإمّا كبعض، ولا يكون ضميرًا، ولا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقى آخر جزء؛ خلافًا لمن زعم ذلك)[1].

وأكد ذلك في شرح التسهيل وأوضحه وبينه، فقال: (وأمّا جرها الاسم الصريح فهي فيه على ضربين: أحدهما أن يكون ما بعدها جزءًا لما قبلها من دليل جمع مصرح بذكره، نحو: ضربت القوم حتى زيد، فـ"زيد" جزء ما قبله، وما قبله دليل جمع مصرح بذكره، وهو مضروب انتهى الضرب به. ويجوز أن يكون غير مضروب لكن انتهى الضرب عنده. وإذا كان الانتهاء به ففي ذكر القوم غنى عن ذكره، لكن قصد التنبيه على أن فيه زيادة ضعف أو قوة أو تعظيم أو تحقير. وإلى هذا أشرت بقولي "ويختص تالي الصريح المنتهى به بقصد زيادة ما")[2].

والزمخشري كما ذكر الرضي مخالف لذلك؛ لأنه التزم أن يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها، فقال: (و"حتى" في معناها إلا أنها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو يلاقي آخر جزء منه؛ لأن الفعل المعدى بها الغرض فيه أن يتقضى ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه، ... ومن حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها)[3].

---

[1] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٤٦).

[2] شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٦٦).

[3] المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٨٠).

ثم رد ابن مالك مذهب الزمخشري الذي يرى أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو يلاقي آخر جزء منه، مستشهدًا لما ذكر، فقال: (والتزم الزمخشري كون مجرورها آخر جزء أو ملاقى آخر جزء، وهو غير لازم. ومن دلائل ذلك قول الشاعر...)[1].

موافقة الرضي لابن مالك:

مال الرضي إلى ما ذهب إليه ابن مالك وقرَّبه، لكنه رأى أن الأغلب والأكثر ما ذهب إليه الزمخشري من أن ما بعدها داخل فيما قبلها مطلقًا، فقال: (ومذهب ابن مالك قريب، لكن الدخول مطلقا أكثر وأغلب)[2].

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٦٨).

[2] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١١٥٤ ــ ١١٥٥.

المبحث السابع عشر: إذا ولي "لو" "أنّ" لم يلزم كون خبرها فعلاً

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يرى أنه إذا ولي "لو" "أنّ" لم يلزم كون خبرها فعلاً، فقال:(قوله: (انطلقت موضع منطلق)، يعني أن "أنّ" إذا وقعت بعد "لو" المحذوف شرطها، فخبرها إن كان مشتقًّا وجب أن يكون فعلاً؛ لأن الفعل المقدر لا بد له من مفسر، و"أنّ" لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى "ثبت"، فلزم أن يكون خبر "أنّ" فعلاً ماضيًا، لا اسم فاعل، ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر... ومنهم من لا يشترط مجيء الفعل في خبر "أنّ" الواقعة بعد "لو"، وإن كان مشتقًّا أيضًا، كما ذهب إليه ابن مالك، قال الأسود بن يعفر:

هما خيباني كل يوم غنيمة * وأهلكتهم لو أن ذلك نافع[1]

وقال كعب:

أكرم بها خلة لو أنها صدقت * موعودها، أو لو أن النصح مقبول[2]

ومع هذا، فلا شك أن استعمال الفعل في حيز خبر "أنّ" الواقعة بعد "لو" أكثر، وإن لم يكن لازمًا، وإذا حصل الفعل، فالأكثر كونه ماضيًا)[3].

---

[1] بيت من الطويل، قائله الأسود بن يعفر كما ذكر الرضي. انظر: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ٤٢٠)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (١١/ ٣٠٣).

[2] بيت من البسيط. لكعب بن زهير. انظر: جمهرة أشعار العرب (ص: ٦٣٣)، والعقد الفريد (٦/ ٢٠٢)، ودلائل الإعجاز (١/ ٢٣)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (١١/ ٣٠٨).

[3] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٤٠١.

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه لابن مالك هنا دقيق، فيرى ابن مالك أنه إذا ولي "لو" "أنّ" لم يلزم كون خبرها فعلاً، فقال في التسهيل: (وإن وليها اسم فهو معمولُ فعل مضمر مُفَسَّر بظاهر بعد الاسم، وربما وليها اسمان مرفوعان، وإن وليها "أنّ" لم يلزم كون خبرها فعلاً؛ خلافا لزاعم ذلك)[1].

وأكد ذلك في شرح الكافية الشافية، فقال:

("لو" حرف شرط يقتضي امتناع ما ... يلي، وكون تلو تلو لازما

وفي المضي استعملت وربما ... أصحبها الآتي من تكلما

وجوز الجزم بها في الشعر ... ذو حجة ضعفها من يدري

وهي في الاختصاص بالفعل كـ"إنْ" ... وباشرت "أنّ" كـ"لو أني فطن"

وليس حتمًا كون فعل خبرا ... من بعد "لو أن" ومما أثرا

"لو أن حيًّا مُدْرِكُ النجاح ... أدركه مُلاعِبُ الرِّماح"[2])[3].

وكلامه في هذه الأبيات صريح بما عزاه إليه الرضي، وقد أكد ذلك أيضًا حين شرع في شرحها، ومما أورده في ذلك قوله: (وقد حمل الزمخشري ادعاؤه إضمار "ثبت" بين "لو" و"أنّ" على التزام كون الخبر فعلاً، ومنعه أن يكون اسمًا، ولو كان بمعنى فعل نحو: "لو أنّ زيدًا حاضر".

---

[1] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢٤٠).

[2] من الرجز. قائله لبيد بن ربيعة. ديوانه ٦٠. وانظر البيت أيضًا في: جمهرة اللغة (١/ ٥٥٥)، والزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٣٨)، ومغني اللبيب (ص: ٣٥٧).

[3] شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٢٨).

وما منعه شائع ذائع في كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[1]، وكقول الراجز:

لو أن حيًّا مُدْرِكُ النجاح ... أدركه مُلاعِبُ الرِّماح)[2].

ووافقه ابن الناظم في ذلك قال في شرحه للتسهيل: (وزعم الزمخشري أن الخبر بعد "لو أنّ" ملتزم مجيئه فعلاً، ليكون ذلك عوضًا عن ظهور الفعل المقدر بين "لو" و"أنّ"، ومنع صحة قولك: لو أن زيدًا حاضري لأكرمتك. قال الشيخ رحمه الله[3]: وما منعه شائع في كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾، وكقول الراجز:

لو أن حيًّا مُدْرِكُ النجاح ... أدركه مُلاعِبُ الرِّماح)[4].

وما حكاه ابن مالك وابنه عن الزمخشري دقيق، فقد ذهب إلى ذلك في المفصل، فقال: (وجوب مجيء الفعل بعد إن:

ولا بد من أن يليهما الفعل، ونحو قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴿١٠٠﴾﴾[5]، وقوله: ﴿إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ ﴿١٧٦﴾﴾[6]على إضمار فعل يفسره هذا

---

[1] لقمان:٢٧.

[2] شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٣٧).

[3] يعني: والده ابن مالك. انظر كلامه في شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٣٧).

[4] شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٩٩).

[5] الإسراء:١٠٠.

[6] النساء:١٧٦.

الظاهر. ولذلك لم يجز لو زيد ذاهب، ولا إن عمرو خارج. ولطلبهما الفعل وجب في "أنّ" الواقعة بعد "لو" أن يكون خبرها فعلاً كقولك: لو أن زيداً جاءني لأكرمته، وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ ﴿٦٦﴾﴾[1]. ولو قلت: لو أن زيداً حاضري لأكرمته لم يجز)[2].

موافقة الرضي لابن مالك:

وافق الرضي ابن مالك في هذه المسألة تصريحًا، فأجاز عدم دخول الفعل في حيز خبر "أنّ"؛ لكنه جعل دخوله أكثر، فقال بعد أن حكى قول ابن مالك: (ومع هذا، فلا شك أن استعمال الفعل في حيز خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) أكثر وإن لم يكن لازمًا)[3].

---

[1] النساء:٦٦.

[2] المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٤٣).

[3] شرح الرضي على الكافية القسم الثاني المجلد الثاني ١٤٠١.

المبحث الثامن عشر: الأولى في صيغة "فاعَل" و"تفاعَلَ"

عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يرى أن صيغة "فاعَلَ" لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى، وصيغة "تفاعل" للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى، فقال: (وكان أيضاً من حق اللفظ أن يقول: "تفاعَلَ" لاشتراك أمرين؛ لأن المشاركة تضاف إما إلى الفاعل أو إلى المفعول، تقول: أعجبتني مشاركة القوم عَمْرًا، أو مشاركة عمرو القومُ، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلاً ومفعولاً مَعاً فالحق أن تجيء بباب التفاعل أو الافتعال، نحو أعجبني تشاركنا، واشتراكنا، هذا، والأولى ما قال المالكي، وهو أن "فاعَلَ" لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى، و"تفاعَلَ" للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي لابن مالك دقيق، بل هو نص كلامه في التسهيل، قال: (ومنها فاعَلَ لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا، والاشتراك فيهما معنى.

ومنها " تفاعل " للاشتراك في الفاعلة لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى)[2].

وقد أكد ابن مالك ذلك في شرحه التسهيل موضحًا قوله بالأمثلة،

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي (١/ ١٠٠ ــ ١٠١).

[2] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٩٩).

فقال:("فاعَلَ" لانقسام الفاعلية والمفعولية لفظًا والاشتراك فيهما معنى، نحو: ضارب زيد عمرًا، فزيد وعمرو شريكان في الفاعلية والمفعولية من جهة المعنى؛ لأن كل واحد منهما قد فعل بصاحبه مثل ما فعل به الآخر، وهما في اللفظ مجعول أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً، فقد اقتسما في اللفظ الفاعلية والمفعولية، واشتركا فيهما من جهة المعنى، وليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب، ولو أتبع منصوبهما بمرفوع، أو مرفوعهما بمنصوب لجاز)[1].

ثم قال في شرح صيغة (تفاعل): (وأما "تفاعَلَ" الذي للاشتراك في الفاعلية لفظًا، وفيها وفي المفعولية معنى كتضارب زيدٌ وعمرٌ، فزيد وعمرو شريكان في الفاعلية لفظًا؛ ولذلك رفعا، وهما من جهة المعنى شريكان في الفاعلية والمفعولية؛ لأن كل واحد منهما قد فعل بصاحبه مثل ما فعل به الآخر)[2].

والرضي قصد بـ"المالكي" في نصه السابق ابن مالك؛ لأن ما عزاه إليه موجود بنصه في التسهيل كما تقدم بيانه، ومع هذا فقد احتار محققو كتاب شرح الشافية للرضي في المقصود بـ"المالكي" هنا، فقالوا في الهامش تعليقًا على "المالكي" في المتن: (هكذا في كافة أصول الكتاب، و لم يتبين لنا مقصود المؤلف من "المالكي"، ويخطر على البال أنه الإمام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي، وهو شارح الجمل للزجاجي، وتلميذ ابن الطراوة النحوي، وأبي بكر بن العربي

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٤٥٣ ــ ٤٥٤).

[2] شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٤٥٤).

المالكي، وكانت وفاته في سنة ٥٨١ هـ؛ أي: قبل وفاة الرضي بنحو قرن)[1].

موافقة الرضي لابن مالك:

الرضي موافق لابن مالك فيما ذهب إليه، فبعد أن ساق المسألة ذكر أن الأولى ما ذكره ابن مالك، فقال: (والأولى ما قال المالكي، وهو أن فاعَلَ...).

[1] شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي (١/ ١٠٠).

المبحث التاسع عشر: جواز جمع حُبارى على حبائر وحَبارَى قياسًا

عزا الرضي إلى ابن مالك إجازته جمع حُبارى على حبائر وحَبارى قياسًا، فقال: (وأما المقصورة كـ"حُبَارى" فقال سيبويه: لا يجمع ما هي فيه إلا بالألف والتاء، إذ لو قالوا: حَبَائر وحَبَارَى كما قيل في التصغير: حُبَيِّر وحُبَيْرَى، لالتبس حبائر بجمع فَعالة ونحوها، وَحَبَارَى بجمع فُعْلى وفَعْلاَء، وفي التعليل نظر؛ لأن حُبَيِّرًا في التصغير يلتبس بنحو حُمَيِّر، وقواصَع في الجمع يلتبس بجمع فاعلة، ولم يُبَال في الموضعين، فنقول: السماع كما ذهب إليه سيبويه، لكن لا يمنع القياس - كما ذكر المالكي - أن يقال في نحو حُبَارى حَبَائر وحَبَارَى، كما في التصغير)[1].

صحة ما عزاه الرضي إلى ابن مالك:

ما عزاه الرضي لابن مالك دقيق فقد ذهب إلى هذا في التسهيل، فقال في جمع حُبارى على حَبارَى:(ويغني الفَعالي عن الفَعالَى جوازًا في فُعْلَى وما قبلها، ونحو: عذراء ومَهْرِيّ ولزومًا في نحو: حِذرية وسعلاة ... وفيما حذف أول زائديه من نحو: ... وبلهنية وقلنسوة وحُبارى)[2].

وقال في جمعها على حبائر: (ومنها فعائل لفعيلة لا بمعنى مفعولة، ولنحو: شمأل ... وحُبارى)[3].

لكن ينبه إلى أنه في شرح الشافية لابن الحاجب كتب جمع حُبارَى: (حَبارَى) هكذا بألف مقصورة، ولا أدري أهو من كلام الرضي نفسه أم

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي (٢/ ١٦٥ ــ ١٦٦).

[2] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢٧٧).

[3] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢٧٧).

هو من ضبط المحققين أو النساخ؟ فإن كان من الرضي نفسه، فما نسبه إلى ابن مالك غير دقيق؛ لأن ابن مالك أجاز في جمع حبارى: حبائر وحبارِي بالياء، وهذا واضح من كلامه؛ لأنه قال: (ويغني الفَعالي عن الفَعالَى جوازًا في فُعْلَى ... ولزومًا في نحو: حِذرية وسعلاة ... وفيما حذف أول زائديه من نحو: ... وبلهنية وقلنسوة وحُبارى)[1]. فهو يلزم أن يكون الحُبارى على الفعالي بالكسر، والذي يظهر لي أن ما في شرح الشافية خطأ من النساخ أو المحقق.

ويؤكد ما ذهبتُ إليه شرح المرادي لعبارة ابن مالك:(ويغني الفَعالي عن الفَعالَى جوازًا في فُعْلَى ... ولزومًا في نحو: حِذرية وسعلاة ... وفيما حذف أول زائديه من نحو: ... وبلهنية وقلنسوة وحُبارى) قال المرادي: (فتقول إذا حذفت أول زائدي هذه الكلم: الحباطي ... والحباري بالفعالي بالكسر ... فإن حذفت ثاني الزيادتين قيل: حبانط ... وحبائر)[2]. فقد نص على أنها تجمع على الفعالي بالكسر.

وقد كان الرضي مصيبًا فيما عزاه إلى سيبويه، فقد رأى سيبويه أن نحو حبارى لا يجمع إلا بالألف والتاء، فقال: (أما ما كان على "فُعالى" فإنهَّ يجمع بالتاء. وذلك: حُبارى وحُباريات، وسُمانى وسُمانيات، ولُبادى ولُباديات. ولم يقولوا: حَبائر ولا حَبارى ولا حَبارٍ؛ ليفرقوا بينها وبين فَعلاء وفِعالة وأخواتها، وفَعِيلة وفُعالة وأخواتها)[3].

---

(1) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢٧٧).

(2) شرح التسهيل للمرادي قسم الصرف ٨١٧/٢ ــ ٨١٩.

(3) الكتاب لسيبويه (٣/ ٦١٧).

وقد تبع المرادي[1] ابن مالك فيما ذهب إليه وشرح عبارته كما تقدم آنفًا.

موافقة الرضي لابن مالك:

الرضي موافق لما ذهب إليه ابن مالك هنا، بل إنه ساق قوله تأييدًا وتقوية لما ذهب إليه هو، فقال: (لكن لا يمنع القياس - كما ذكر المالكي - أن يقال في نحو حُبَارى: حَبَائر وحَبَارَى، كما في التصغير)[2].

---

[1] شرح التسهيل للمرادي قسم الصرف ٨١٧/٢ ــ ٨١٩.

[2] شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي (٢/ ١٦٥ ــ ١٦٦).

الفصل الثاني: الدراسة المنهجية:

المبحث الأول: مصادر الرضي في موافقاته:

بعد تتبع موافقات الرضي لابن مالك بدا لي أن أكثر ما ينقله من آراء لابن مالك كانت من كتابه التسهيل، ومن الأدلة على ذلك أن جل هذه النقول التي وافقه عليها رأيتها فيه، والأمر الآخر أني رأيت بعض تلك النقول بنصها في التسهيل.

ومن ذلك مسالة: الأولى في صيغة "فاعَل" و"تفاعَلَ"، قال الرضي: (وكان أيضاً من حق اللفظ أن يقول: "تفاعَلَ" لاشتراك أمرين؛...والأولى ما قال المالكي، وهو أن "فاعَلَ" لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى، و"تفاعَلَ" للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى)[1].فقد عزا المسألة هنا إلى المالكي، وبالرجوع إلى كتب ابن مالك رأيت العبارة بنصها في التسهيل[2].

والرضي عند نقل الرأي يكتفي بذكر ابن مالك أو المالكي دون الإشارة إلى الكتاب الذي أخذ منه رأيه، وهذا ديدنه في كل الموافقات، وقد أفضى ذلك إلى أمور منها:

أ ــ صعوبة توثيق رأي ابن مالك؛ نظرًا لكثرة كتبه.

ب ــ أن الرضي قد عزا لابن مالك رأيًا وحين الرجوع لكتب ابن

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي (١/ ١٠٠ ــ ١٠١).

[2] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٩٩). وانظر: المبحث الثامن عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

مالك نجد أن له غير رأي في هذه المسألة، ومع قلة هذا الأمر إلا أنه أخل بدقة التوثيق، ولو أن الرضي أحال إلى الكتاب باسمه لسلم من هذا المثلب، فيكون هذا رأي ابن مالك في هذا الكتاب عينه، وهنا لا يؤاخذ الرضي.

ولا شك أن الرضي قد وقف على كتب ابن مالك، لكنه لم يشر إلى أسمائها حين استقى الآراء منها، ولعل هذا منهج اتخذه بعض العلماء لأنفسهم ومنهم الرضي، وهو ليس بدعًا، فهناك غيره من العلماء لا يشيرون إلى اسم الكتاب المنقول منه، بل إن منهم من لا يشير أصلاً إلى اسم العالم فضلاً عن إشارته إلى اسم كتابه.

وجل عناية الرضي بالقسم النحوي لكتب ابن مالك، فقد أخذ من هذه الكتب الموافقات النحوية، وهي جل المسائل، ولم يلتفت كثيرًا إلى القسم التصريفي من هذه الكتب، إذ لم يعز له إلا مسألتين تصريفيتين فقط، من أصل تسع عشرة مسألة وافقه فيها، وهما من كتاب التسهيل المصدر الأول للرضي.

وجل موافقات الرضي لابن مالك كانت في كتابه شرح الكافية، وهناك موافقتان تصريفيتان في كتابه شرح الشافية[1]، وهذا يظهر أن عنايته بنحو ابن مالك أكثر من عنايته بتصريفه.

ثم إنك لا تجد في كلام الرضي حين النقل عن ابن مالك تصريحات أو إشارات إلى أنه أخذ هذه الآراء من كتاب أو عالم وسيط، أو أخذه من ابن مالك مشافهة، لكنه في كل المواضع يذكر ابن مالك أو المالكي

---

[1] انظر: المبحث الثامن عشر والتاسع عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

دون أن يوضح الطريقة أو مصدر نقله عنه.

وإن اعتماد الرضي في غالب ما نقله عن ابن مالك من مجموع تلك الموافقات كان على كتاب أو كتابين من كتب ابن مالك، وهما التسهيل وشرحه، وقد أفضى به ذلك إلى أن يغفل بعض الآراء المهمة لابن مالك في كتبه الأخرى، ولو أنه نوَّع في مصادره عن ابن مالك لما فاته شيء من آرائه على الرغم من شهرتها.

ومن أمثلة ذلك مسألة نقل ابن مالك عن المبرد إجازته رد لام "الأب والأخ والحم، والهن" عند إضافتهن إلى ياء المتكلم، فقد عزا الرضي إلى ابن مالك رأيًا في حين أنه قال بهذا الرأي في كتابه شرح الكافية الشافية وخالفه في كتابه التسهيل وشرحه[1].

[1] انظر: المبحث السادس من الفصل الأول من هذا البحث.

المبحث الثاني: أدلة الرضي في الموافقات:

الرضي من العلماء الذين عرفوا بالتحقيق والتدقيق، والنظر والتأمل فيما ينقله، ثم فيما يختاره ويرجحه، وهو في غالب أمره لا يوافق عالمًا ويؤيده إلا بدليل، وقد كان هذا منهج الرضي في موافقاته لابن مالك غالبًا؛ إذ لم يوافقه إلا بدليل نقلي أو عقلي، فهو يحرص على أن تكون موافقاته لابن مالك موافقات علميّة مدعمة بالأدلة والبراهين. وهذا من المنهج العلمي البعيد عن الأهواء الشخصية الذي اتبعه الرضي مع ابن مالك وغيره من العلماء.

وقد كانت أغلت أدلته السماعية من القرآن والشعر؛ ومن الشواهد على ذلك مسألة "حكم لحاق "قد" للفعل الماضي الواقع خبرًا للأفعال: كان وأصبح وأمسى وأضحى، وظل وبات"، فقد أيد ما ذهب إليه ابن مالك بدليل عقلي[1].

ومن ذلك مسألة "المضارع مع "لا" النافية يبقى على صلاحيته للحال"، فقد عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يرى أن الفعل المضارع يبقى على صلاحيته للحال إذا سبق بـ"لا" النافية، ووافقه فيما ذهب إليه واستشهد له بآية تعضد ما ذهب إليه، فقال: (ويتخلص أيضا بحرف التنفيس،قال سيبويه ومن تبعه: وبـ"لا" للنفي أيضًا، وقال ابن مالك، بل يبقى على صلاحيته للحال، وليس ببعيد، لقوله تعالى:﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ

---

[1] إنظر: المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا البحث.

عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ ﴿٥٠﴾)[1])[2].فقد استشهد لرأي ابن مالك الذي وافقه بآية[3].

ومن ذلك مسألة "إذا ولي "لو" "أنّ" لم يلزم كون خبرها فعلاً" عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يرى أنه إذا ولي "لو" "أنّ" لم يلزم كون خبرها فعلاً، فقال:(ومنهم من لا يشترط مجيء الفعل في خبر "أنّ" الواقعة بعد "لو"، وإن كان مشتقًّا أيضًا، كما ذهب إليه ابن مالك، قال الأسود بن يعفر:

هما خيباني كل يوم غنيمة * وأهلكتهم لو أن ذلك نافع

وقال كعب:

أكرم بها خلة لو أنها صدقت * موعودها، أو لو أن النصح مقبول

ومع هذا، فلا شك أن استعمال الفعل في حيز خبر "أنّ" الواقعة بعد "لو" أكثر، وإن لم يكن لازمًا، وإذا حصل الفعل، فالأكثر كونه ماضيًا)[4]. فقد استشهد لقول ابن مالك الذي وافقه بشاهدين

ومع حرص الرضي على تعضيد موافقاته بالأدلة النقلية والعقلية إلا أنه أحيانًا يرجع قول ابن مالك من دون ذكر علة أو دليل، وإن كان هذا قليلاً عند الرضي إلا أنه قد يضعف من موافقاته لابن مالك.

---

(1) الأنعام: ٥٠.

(2) شرح الرضي على الكافية القسم الثاني المجلد الثاني ٨٢٧.

(3) انظر: المبحث الحادي عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

(4) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٤٠١.

(5) انظر: المبحث السابع عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

ومن موافقاته التي لم تعتمد على أدلة مسألة مطابقة تمييز فاعل نعم وبئس الضمير المستتر للمقصود، فقد عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يرى مطابقة تمييز فاعل "نعم وبئس" للمقصود، فقال: (وقد صرح ابن مالك، والمصنف بمطابقته لما قصد، وهو الحق)[1]. فانظر إليه رجح قول ابن مالك لكنه لم يعقبه بما يقويه من أدلة سماعية أو عقلية[2].

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١١١٧.

[2] انظر: المبحث الرابع عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

المبحث الثالث: أسلوب الرضي في الموافقات:

من خلال تأملي لعبارات الرضي وأسلوبه في موافقاته لابن مالك ظهر لي يقينًا أن الرضي كان علميًّا موضوعيًّا في أسلوبه وعباراته التي وصف بها آراء ابن مالك، فلم يكن يبالغ في مدحه أو الثناء عليه، بل كانت عباراته وأسلوبه منصبًا على الرأي لا شخص ابن مالك، وكانت عباراته في كل المواضع الموافقة معتدلة دقيقة لا تجد أمرًا خارجًا عن الحدود العلمية الموضوعية.

وهو في غالب المسائل يقول رأيه بكل وضوح وصراحة، ويعبر عن الموافقات بعبارات صريحة لا شائبة فيها، أو يتبع رأي ابن مالك بما يفهم منه الموافقة، وهذا يتطلب من العالم شجاعة في اتخاذ الرأي، ووضوحًا في الرؤية، وكل هذا كان حاضرًا عند الرضي أثناء عرضه لآراء ابن مالك ومناقشتها.

ومن ذلك مسألة الإلغاء والتعليق في "أعلم، وأرى"، فقد كان موقفه في هذه المسألة صريحًا بالموافقة، فقال: (وأما الإلغاء والتعليق في: "أعلم وأرى"، عن المفعولين الأخيرين فالظاهر، كما ذهب إليه ابن مالك، أنه يجوز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما)[1].

ومن ذلك مسألة المضارع مع "لا" النافية يبقى على صلاحيته للحال، قال الرضي: (وقال ابن مالك، بل يبقى على صلاحيته للحال، وليس

---

[1] انظر: المبحث العاشر من الفصل الأول من هذا البحث.

ببعيد، لقوله تعالى:﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ ﴿٥٠﴾ ﴾[1])[2].

ومن ذلك مسألة مطابقة تمييز فاعل نعم وبئس الضمير المستتر للمقصود، قال الرضي: (وقد صرح ابن مالك، والمصنف بمطابقته لما قصد، وهو الحق)[3]. فانظر إليه كيف صرح بموافقته لقول ابن مالك بقوله: (وهو الحق)؟! وهي عبارة صريحة لا تحتاج إلى تأويل أو نظر[4].

ومن ذلك مسألة اللام الفارقة تلزم "إن" المخففة إن خيف اللبس، قال الرضي: (وقال ابن مالك ـــ وهو حسن ـــ : يلزمها اللام إن خيف التباسها بالنافية)[5]. وهنا ترى الرضي يصرح بأن قول ابن مالك حسن[6].

ومن ذلك مسالة الأولى في صيغة "فاعَل" و"تفاعَلَ"، قال الرضي: (والأولى ما قال المالكي، وهو أن "فاعَلَ" لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ...)[7]. فانظر تصريحه الواضح البين بالموافقة بقوله: (والأولى ما قال المالكي)[8].

---

[1] الأنعام: ٥٠.

[2] شرح الرضي على الكافية القسم الثاني المجلد الثاني ٨٢٧. وانظر: انظر: المبحث الحادي عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

[3] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١١١٧.

[4] انظر: المبحث الرابع عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

[5] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ١٢٨٢.

[6] انظر: المبحث الخامس عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

[7] شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي (١/ ١٠٠ ـــ ١٠١).

[8] انظر: المبحث الثامن عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

ومن ذلك مسألة لا يلزم أن يكون ما بعد "حتى" داخلاً فيما قبلها عزا الرضي إلى ابن مالك أنه يرى أنه لا يلزم أن يكون ما بعد "حتى" داخلاً فيما قبلها، فقال: (ومذهب ابن مالك قريب، لكن الدخول مطلقًا أكثر وأغلب)[1].فانظر إلى وضوح عبارته في الاختيار، والتفضيل بين الآراء[2].

وهكذا تجد جل عباراته في الموافقات عبارات مختصرة ومعبرة وعلمية وواضحة ومباشرة، وموجهة للرأي لا لصاحبه، وهذا هو الأسلوب العلمي الأمثل.

---

[1] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني المجلد الثاني ص ١١٥٥ .

[2] انظر: المبحث السادس عشر من الفصل الأول من هذا البحث.

الخاتمة:

بعد دراسة الموافقات التي صدرت من الرضي لما نقله عن ابن مالك ظهرت لي بعض النتائج، أذكر هنا أهمها:

١ــ ثبت قطعًا أن الرضي يأخذ من ابن مالك، ويصرح باسمه في مواضع مختلفة من كتابه شرح الكافية.

٢ــ عزا الرضي بعض الأقوال إلى من أطلق عليه "المالكي"، وقد تبين بعد تتبع هذه المواضع والبحث عن مصادرها ودراسة المسألة أن الرضي كان يقصد به ابن مالك، وقد ذكرت بعض الأدلة التي جعلتني أذهب إلى ذلك، ومنها اختلاف نسخ الكتاب في بعض المواضع بعضها كتب فيه ابن مالك، وبعضها المالكي، ومن ذلك أن جل هذه المواضع التي عزيت للمالكي هي من الأقوال المشهورة لابن مالك، وقد وقفت عليها في كتبه، بل إن بعضها كلام ابن مالك بنصه.

٣ــ وافق الرضي ابن مالك في تسعة عشر موضعًا، سبعة عشر منها في كتابه شرح الكافية، وكلها مسائل نحوية، واثنان منها في كتابه شرح الشافية، وهما مسألتان تصريفيتان.

٤ــ إن جل عناية الرضي بالقسم النحوي لكتب ابن مالك، فقد أخذ من هذه الكتب الموافقات النحوية، وهي جل المسائل، ولم يلتفت كثيرًا إلى القسم التصريفي من هذه الكتب، إذ لم يعز له إلا مسألتين تصريفيتين فقط، وهما من كتاب التسهيل المصدر الأول للرضي.

٥ــ ظهرت عناية الرضي بآراء ابن مالك، ومن أدلة ذلك نقله عنه، وذكره بين كبار علماء النحو في سياق اختلافهم في المسألة النحوية،

وموافقته في كثير من المواضع.

٦ــ ظهرت قوة الرضي العلمية من خلال نقاشه لآراء ابن مالك، فقد كان يسوق خلاف النحويين في المسألة، وأدلتهم ويناقشها، مع ذكره لآراء ابن مالك بينها، ثم يرجح ما يراه بالحجة والبراهين.

٧ــ ظهر احترام الرضي وتقديره لابن مالك، وتبين ذلك من خلال عباراته معه، فكل المواضع التي ذكر فيها ابن مالك لا تجد فيها إلا الأسلوب العلمي الموضوعي البعيد عن الأهواء لا مدحًا ولا قدحًا.

٨ــ بان لي أن الرضي من خلال تتبع مناقشته لآراء ابن مالك أنه يقدر رأيه ويرى فيه القوة؛ ومما يدل على ذلك أنه يضعه في مصاف كبار النحويين كسيبويه والمبرد والفراء، وأن كثيرًا من الآراء التي نقلها عنه وافقه فيها.

٩ــ ظهر لي دقة الرضي فيما نقله عن ابن مالك، فأكثر نقوله كانت دقيقة، وقد خالف بعضها ما وقفت عليه من كتب ابن مالك، وقد يكون الرضي وقف على ما لم أقف عليه.

١٠ــ كان كتاب التسهيل من أكثر الكتب التي استقى منها الرضي نقوله عن ابن مالك، يلي ذلك شرح التسهيل.

١١ــ الرضي لا يصرح باسم الكتاب الذي أخذ منه رأي ابن مالك، بل إنه يعزو الرأي لابن مالك أو المالكي فقط.

١٢ــ ظهر من خلال تتبع عبارات الرضي وأسلوبه في موافقاته قوة الرضي العلمية وشجاعته وصراحته ووضوحه في موافقاته لابن مالك.

١٣ــ اعتمد الرضي في كثير من موافقاته على أدلة سماعية أو عقلية،

وهذا أفضى إلى قوة هذه الموافقات، وأنها جاءت عن رأي علمي بعيد عن الأهواء الشخصية.

١٤ ــ ظهر لي أن الرضي خالف ابن مالك في مسائل لا تقل عن مسائل موافقاته له؛ ولذا فإني ــ بإذن الله تعالى ــ سأفرد بحثًا خاصًّا بمخالفاته له، حتى تعطى حقها من البحث؛ نظرًا لأهميتها، وحتى لا يطول البحث؛ لأن طبيعة هذه البحوث الاختصار.

هذه أهم النتائج التي وقف عليها البحث، وفي الختام أسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد، وأن يجعل ما كتبته خالصًا لوجه تعالى، والحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـــ ١٩٩٧م.
- الأصول في النحو / لأبي بكر بن السراج ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثالثة ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨هـ ـــ ١٩٨٨م .
- إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ ـــ ١٩٨٩م.
- الأفعال/ المؤلف: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطّاع، عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ألفية ابن مالك/ المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الجياني، الناشر: دار التعاون.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب/ المؤلف: علي بن عدلان الموصلي النحوي، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ـــ ١٩٨٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين/ لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت : المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ ـــ ١٩٩٣م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح في شرح المفصل/ لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، الطبعة الأولى، بغداد: مطبعة العاني، ١٤٠٢هـ ـــ ١٩٨٢م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان صيدا: المكتبة العصرية .
- التبصرة والتذكرة/ للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، الطبعة الأولى، مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ ـــ ١٩٨٢م.
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»/ المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤ هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- التعليقة على كتاب سيبويه/ المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تفسير الطبري المسمى : جامع البيان عن تأويل آي القرآن/ لمحمد بن جرير ابن يزيد بن خالد الطبري أبي جعفر، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ.
- تقريب المقرب في النحو/ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: محمد الدليمي، بيروت: دار الندوة الجديدة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- تهذيب الأسماء واللغات/ المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لبنان: دار الكتب العلمية.
- تهذيب اللغة/ المؤلف : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، بيروت : دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.
- التوطئة/ لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك/ المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

- الجامع الصحيح/ المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، القاهرة : دار الشعب، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٧ ه- ١٩٨٧م.
- الجمل في النحو/ المنسوب: للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- جمهرة أشعار العرب/ المؤلف: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي، مصر : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الجنى الداني في حروف المعاني/ للمرادي؛ تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل/ ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٥ ه ١٩٩٥م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك/ لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- حجة القراءات/ المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ه ١٩٨٢م.

- الحجة للقراء السبعة / لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، الطبعة الأولى، دمشق، وبيروت : دار المأمون ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٨م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمد نبيل طريفي/إميل بديع اليعقوب.
- الخصائص/ لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ للسمين الحلبي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، ود.جاد مخلوف جاد، ود.زكريا النوتي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني/ المؤلف: أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، القاهرة: مطبعة المدني، جدة: دار المدني، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي/ حققه: د. أنطونيوس بطرس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
- ديوان الأخطل/ شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

- ديوان حسان بن ثابت/ قدم له: الأستاذ عبدأ. مهنا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية.
- ديوان الطرماح/ حققه: د. عزه حسن، بيروت: دار الشرق العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
- ديوان الفرزدق/ شرحه وقدم له: علي فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ديوان لبيد بن ربيعة شرح الطوسي، قدم له: د. حنا نصر الحتي، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- ديوان النابغة الذبياني/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية.
- الزاهر في معاني كلمات الناس/ المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى،١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.
- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد .بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح أبيات سيبويه/ ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي، المحقق: الدكتور محمد علي الريح

هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

- شرح الأبيات المشكلة الإعراب أو كتاب الشعر/ المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي،الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- شرح التسهيل/ لابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد المختون، الطبعة الأولى، القاهرة : هجر للطباعة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. ناصر حسين علي، دمشق: دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو/ المؤلف: خالد ابن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي: الشرح الكبير/ لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب/ لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق: د. حسن الحفظي/ القسم الأول، ود. يحيى مصري، القسم

الثاني، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ ه ـــ ١٩٩٦م[1].

- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب/ المؤلف: تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، ليبيا: جامعة قار يونس، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.
- شرح شافية ابن الحاجب/ لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢ هـــ ـــ ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـــ/٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: عبد الغني الدقر، سورية: الشركة المتحدة للتوزيع.

[1] هذه هي النسخة التي اعتمدت عليها في البحث وإذا رجعت لغيرها نبهت في الهامش.

- شرح شواهد شرح التحفة الوردية/ لبعد القاهر البغدادي، تحقيق: د. عبدالله الشلال، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
- شرح شواهد المغني/ المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمودالشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ/ لابن مالك الجياني، تحقيق: عدنان الدوري، الطبعة الأولى، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى/ المؤلف: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرةالطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣ه.
- شرح الكافية الشافية/ المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
-
- شرح المفصل للزمخشري/ المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، قدم له: الدكتور إميل بديع

يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير/ لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي العتيبي، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/ المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- صحيح ابن حبان/ المؤلف : محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ، ١٤١٤ ه- ١٩٩٣م.
- العقد الفريد/ المؤلف: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإِمَام أَحْمد/ المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حَقّقه وَقَدم لَه: د. سَلمان القضَاة، لبنان: دَار الجيل، بَيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- علل النحو/ لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

- العين/ المؤلف: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق : د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الفصول الخمسون/ لابن معط، تحقيق: د. محمود الطناحي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، مكتبة الإيمان.
- الكافية في علم النحو/ المؤلف: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة: مكتبة الآداب، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.
- الكامل في اللغة والأدب/ المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- الكتاب/ لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ لأبي القاسم محمود ابن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- لباب الإعراب/ لتاج الدين الإسفراييني، تحقيق: د. بهاء الدين عبد الرحمن، الطبعة الأولى: الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م.
- اللباب في علل البناء والإعراب/ المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دمشق: دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- لسان العرب/ المؤلف : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، بيروت : دار صادر، الطبعة الأولى.
- اللمحة في شرح الملحة/ المؤلف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذاميالمعروف بابن الصائغ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية/ لعثمان بن جني، تحقيق : حسين محمد شرف ، ١٩٧٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز = تفسير ابن عطية/ لابن عطية، تحقيق: عبد السلام محمد، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- معاني القرآن/لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة: الأولى.
- معاني القرآن الكريم/ لأبي جعفر النحاس، تحقيق : محمد علي الصابوني، دار النشر : جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة : الأولى، ١٤٠٩هـ.
- معاني القراءات للأزهري/ المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، المملكة العربية السعودية: مركز البحوث في كلية الآداب، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م.
- مفتاح الإعراب/ لمحمد الأنصاري، تحقيق: سعد كريم الدرعمي، الإسكندرية: دار ابن خلدون.
- المفصل في صنعة الإعراب/ المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المحقق: د. علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- المقتصد في شرح الإيضاح/ لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. محمد كاظم المرجان، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢م.
- المقتضب/ للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.
- المقدمة الجزولية في النحو/ المؤلف: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل - د فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.
- الملخص في ضبط قوانين العربية/ لابن أبي الربيع، تحقيق: د. علي الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ المؤلف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية.

- الواضح في علم العربية/ لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: عبد الكريم خليفة، الأردن: مشورات الجامعة الأردنية، ١٣٨٣ هـ ـــ ١٩٦٢م.
- الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة/ المؤلف: أبو علي الحسنالأَهْوَازي، المحقق: دريد حسن أحمد، بيروت: دار الغرب الإسلامى، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.